

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/43/PV.18  
18 October 1988

ARABIC



# الجمعية العامة

الدورة الثالثة والأربعون

## الجمعية العامة

### محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة عشرة

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الأربعاء ، ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠٠٠

الرئيس : السيد كابوتو (الأرجنتين)

شـ :

السيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة)

(نائب الرئيس)

شـ :

السيد مورتنسن (الدانمرك)

(نائب الرئيس)

شـ :

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

- خطاب السيد رامسووك شانكار ، رئيس جمهورية سورينام

كلمة كل من :

السيد آل خليفة (البحرين)

السيد ملادينوف (بلغاريا)

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية)

السيد بيمانانجارا (مدغشقر)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي لا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بقيادة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section ، Department of Conference Services ، room DC2-0750 ، 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

خطاب السيد رامسواك شانكار ، رئيس جمهورية سورينام

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : ستبدأ الجمعية العامة أولاً

بالاستماع إلى خطاب رئيس جمهورية سورينام .

اصطبخ السيد رامسواك شانكار ، رئيس جمهورية سورينام ، إلى داخل قاعة

الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : بالنيابة عن الجمعية العامة

أتشرف بالترحيب بصاحب السعادة السيد رامسواك شانكار ، رئيس جمهورية سورينام ، في  
الأمم المتحدة ، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس شانكار (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بموجب ولايتي التي

كلفني بها شعبي ، بحرية وتصميم ، عن طريق أنساب آلية لاختيار من يحكمه ، أي عن طريق  
انتخابات عامة حرة وعادلة ، أقدم هنا اليوم لائقكم رسالة الأمل والتصميم والحزم  
والإنجاز .

لقد شهدت هذه السنوات الماضية أموراً تدعو إلى الأمل وأخرى تشير إلى الأسف ،  
وتضمنت أوهاماً وأموراً تدعو إلى الفزع ، وإحساساً بالمشاركة في أحلام الأمم المتحدة ،  
وإحساساً قوياً أيضاً بالانعزal . وجاءت القادة السياسيون مع نقابات العمال ، وأصحاب  
المشاريع ، والقادة العسكريين ، يدفعهم الواقع ، في محاولة لإيجاد الحلول الدائمة  
لمشاكلنا الأساسية . وتعرضنا لضغوط خارجية عن طريق احتياز أموال نستحقها بموجب  
أحكام معاهدة أبرمت بحسن نية بعد مفاوضات صريحة واضحة . بيد أننا ، في الوقت  
نفسه ، لم نكن دون أصدقاء أو دون من يتعاطفون معنا من أيدينا ويتمنوا لنا الخير .  
وأود أن أعرب هنا عن شكرنا لتفهمهم وتشجيعهم ودعمهم لنا .

وفي النهاية انتصر شعب سورينام ، وعلى الرغم من صفره ، فإن أمله وعزمه  
وصبره والتزامه بلا حدود .

واسمحوا لي ، سيد الرئيس ، أن انضم إلى الذين تكلموا من قبل ، بأن أقدم

لهم ، بالنيابة عن حكومتي وبصفتي الشخصية ، أصدق التهانئ على انتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . إننا ننشر بصفة خاصة بالارتياح لتقليدكم هذا المنصب ، إذ أن انتخابكم تقدير تستحقونه عن جدارة أنتم وأمتكم الشقيقة الأرجنتين ، التي لنا معها علاقات ممتازة . إن حكومتي تدرك جيداً مهاراتكم الدبلوماسية الرفيعة وخبرتكم الواسعة ، ومن ثم ، فهي على ثقة من أن الجمعية ستنجح في معالجة الأمور المعروضة أمامها بقيادةكم الرشيدة .

وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لتهنئتكم ، السيد بيتر فلورين ، من الجمهورية الديمocratique الالمانية ، على الطريقة الملزمة والفعالة التي قاد بها الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة .

وكما أحيلت هذه الهيئة علماً في دورتها السابقة ، فإن شعبي أقر بالإجماع مشروع دستور جديداً لجمهورية سورينام في استفتاء عام عقد في ٢٠ أيلول/سبتمبر من العام الماضي ، وهو بذلك مهد الطريق لإجراء انتخابات عامة . وأصبح مشروع الدستور قانوناً فيما بعد بقرار جماعي اتخذ في جمعيتنا الوطنية .

والى جانب المواضيع المدرجة ، بصفة عامة ، في أي دستور ، فإن دستورنا يتميز بأنه يشمل أحكاماً محددة تمكن الشعب من التأثير على نحو مباشر على عمليات صنع السياسة ، وإدارة الدولة ، عن طريق هيئات تمثيل إقليمية ودون إقليمية تابعة للدولة . إن أدلة أمتنا القانونية الأساسية هذه التي تم إقرارها مؤخراً تعزز بشكل إضافي حقوق الإنسان وتتضمنها ، وتتضمن في الوقت نفسه المبادئ التي ينطوي عليها نظام تعدد الأحزاب والاعتراف بالمكان والدور الهامين للعمل الحر والخاص ، وتتضمن استقلال الهيئة القضائية وسلامتها .

واستناداً إلى ذلك الدستور ، أجريت انتخابات عامة وعادلة وسارية وحرة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، على الأصعدة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية . ونتيجة لذلك ، وفي أعقاب تلك الانتخابات ، تولى أول رئيس ونائب رئيس منتخبان في تاريخ

سورينام مهام منصبيهما في ٢٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام ، وتم تشكيل مجلس وزراء جديد في ٢٦ كانون الثاني/يناير .

وهنا أود أن أنتهز هذه الفرصة مرة أخرى لاعرب عن تقدير حكومتي وشعبى وأمتنانهما للدعم المعنوى الذى قدمته لنا مختلف الحكومات والمنظمات الدولية وتعزيزا للجهود التي بذلناها لاستعادة الديمقراطية وإرسال وفود لمراقبة الاستفتاء والانتخابات العامة التي جرت في العام الماضى ، ونشكرها أيضا على البعثات الخاصة التي حضرت احتفالات التولية التي أشرت إليها توا .

وعلى الرغم من أن الاستفتاء والانتخابات وضعت بالفعل الأساس لاستعادة الدولة الديمقراطية الدستورية ، فإننا نعرف أن أمامنا العمل الكبير للتوصل إلى ديمقراطية مستقرة وكاملة . وليتتسنى التوصل إلى ديمقراطية ناضجة في سورينام ، فإنه يتطلب تعزيز الهياكل الديمقراطية المؤسسة حديثا عن طريق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي . وفي هذا السياق ، ينبغي أن أذكر أن حكومتي ورثت عددا من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الجسيمة التي يمكن أن تشكل تهديدا لوحدتنا الوطنية واستقرارنا السياسي إن لم تعالج فورا .

وهكذا ، فإن حكومتي يجب عليها أن تعالج مشكلة حوالي ١٠٠٠ من المواطنين المشردين النازحين من الجزء الشرقي من سورينام ، الذين هربوا من البلد ولجأوا إلى غيانا الفرنسية المجاورة لحماية أنفسهم من النزاع الداخلي المسلح . إن حكومتي تبذل كل ما في وسعها عن طريق الحوار لإنهاء هذا التمرد الذي كثيرا ما أسف عن أعمال الإرهاب العنيفة . بيد أن سورينام تواجه مشكلة تتمثل في أن المتمردين يتلقون العون والدعم من قوى خارجية تستهدف بصفة رئيسية استمرار العنف عن طريق إمدادهم بالأسلحة ، وتجنيد المرتزقة وتمويلهم ، وما إلى ذلك .

ومن الواضح أنه سيكون من الصعب جدا إنهاء العنف مادام هذا الدعم الخارجي مستمرا . ومن ثم فإن حكومتي تناشد حكومتي فرنسا والمملكة الهولندية أن تساعدا في منع تسليم الأسلحة وتجنيد المرتزقة الأجانب .

وإننا نطلب أيضاً ، بوصفنا عضواً في اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمنع تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة ، إلى جميع الأمم المحبة للسلام أن تدعم اللجنة المخصصة في جهودها التي تبذلها لإنجاز ولايتها في أقرب وقت ممكن . ولن يتحقق القضاء على استخدام المرتزقة إلا عن طريق اتخاذ إجراء دولي متsonق لمكافحة هذه الممارسة الشيريرة . وإننا نرى أن المجتمع الدولي بمفهومه عاماً والبلدان المتقدمة النمو بمفهومه خاصة ، ملتزمة أدبياً بعدم التباطؤ في إبرام هذه الاتفاقية .

وفي الوقت نفسه ، فلنزا عزز آثار مدمرة على الأزمة المالية والاقتصادية الجسيمة الموجودة بالفعل في بلدنا ، ويؤدي إلى تفاقم المصاعب الاقتصادية المفروضة على بلدنا عن طريق عوامل مثل الكساد العالمي ، واحتجاز الموارد المفروض تقديمها بمقتضى معاهدات التنمية المالية ، وعدم وجود التدابير الداخلية الخاصة بالتكيف الهيكلي على صعيد الميزانية والمصعيد النقدي .

ولذا فإنه من الواقع أن تحيطنا الاقتصادية والاجتماعية قد أضيرت ضرراً كبيراً، وتجلّى هذا في انخفاض الانتاج الوطني وانخفاض الاستثمارات والزيادة الهائلة في معدلات البطالة والتضخم وتدحرج ميزان المدفوعات، وبالتالي الاستنفاد تقريباً لاحتياطاتنا من العملات الصعبة. وترى حكومتي أن هذه التحديات والصعوبات ينبغي مواجهتها على نحو قاطع بالإرادة الجماعية للتوصل إلى حلول عادلة ملائمة. وتحقيقاً لتلك الغاية، وضعنا برنامجاً متعدد السنوات للانتعاش.

بيد أننا على بينة من أنه لا يمكن لأي دولة، في هذا العالم المتكافل الذي نعيش فيه، أن تنمو في عزلة كاملة عن الدول الأخرى، وندرك أنه لا يمكن لآلية حكومة أن تحقق بالكامل أهداف سيامتها الإنمائية دون التعاون الدولي. لذلك فإن حكومتي تتفاوض مع بعض الدول الصديقة والمنظمات الدولية، بروح من المساواة والتعاون والاحترام المتبادل للسيادة للحصول على آرائها القيمة ودعمها ومساعدتها من أجل حل مشاكلنا الاجتماعية وتحقيق الانتعاش وإعادة هيكلة اقتصادنا ونموه المستمر.

ونحن نؤمن ونتمسك بكل قوة بالسياسة التي تقوم على الحوار وتوافق الآراء من أجل إيجاد حل سلمي للمشاكل على الصعيدين الوطني والدولي، ولذلك فإننا نطبق تلك السياسة في علاقاتنا وتفاوضاتنا مع الحكومات والمنظمات والمؤسسات والآفراد. وترمى سيامتنا إلى كفالة مجتمع مستقر مزدهر يقوم على التقاسم العادل المنصف للموارد البشرية والطبيعية والتكنولوجية. وما زلنا مقتنيين بإننا، بدعم وتعاون الدول والمنظمات والمؤسسات الصديقة، مننجح في التغلب على جميع العقبات التي قد تصادفنا في الطريق نحو الازدهار الكامل لسورينام المتسمة بالديمقراطية والسلم والاستقرار والازدهار.

وإدراكاً منا لمدى تأثير مناخ معيشتنا بحالة العلاقات الدولية، فإننا، يوميناً عضواً في المجتمع الدولي، ندرك مسؤوليتنا عن الإدلاء بدلونا في تحقيق الهدف الرئيسي للأمم المتحدة. فتحقيق عالم يتمتع بأمن أكبر لجميع الدول، عالم يستطيع فيه الجميع بحرية تنمية امكاناتهم هو في صميم أهداف منظمتنا.

إن المبادئ التي ترد في ميثاق المنظمة ، والتي وضعت منذ أكثر من أربعة عقود ، قد ظلت مع ذلك صالحة بالنسبة لنا بوصفها مبادئ توجيهية لحكم الدولة . لذلك فإن حكومتي ، في علاقاتها بالدول الأخرى ، ستلتزم التزاماً دقيقاً بذلك المبادئ وبالمبادئ المكرسة في ميثاق منظمة الدول الأمريكية ، وستواصل في نفس الوقت ، بوصفها عضواً في حركة عدم الانحياز ، إيلاء قيمة كبيرة للأهداف والمبادئ السامية للتلاعك الحركة . وتقدر حكومتي أهمية الأسهام الذي يمكن تقديمها لقضية السلم عن طريق تشجيع إيجاد المزيد من التفاهم والتقدير فيما بين الدول لا سيما الدول التي تنتمي إلى منطقة واحدة . وترى حكومتي أن التكامل والتعاون القائميين لهما قيمة كبيرة للنهوض بذلك الهدف إذ يؤديان دوراً فعالاً في النهوض بتنميةنا الاقتصادية والاجتماعية . وتحقيقاً لهذا الغرض سنتهج سياسة متأنية قوامها زيادة الاشتراك في المنظمات القليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . وبالتالي لن نألو جهداً من أجل تنمية وزيادة علاقاتنا مع الدول الواقعة في الأمريكتين .

إن الأحداث التي حدثت مؤخراً على المسرح الدولي قد أضاءت شعلة الأمل لدى حكومتي ولدى كثير من الحكومات الأخرى في العالم في استمرار صلاحية سبب وجود الأمم المتحدة .

وقد رحب المجتمع الدولي بالتحول الإيجابي الذي طرأ على صراعين إقليميين رئيسيين كانوا قد عكرا صفو المناخ الدولي طيلة أكثر من ٧ سنوات .

إن وقف إطلاق النار في حرب الخليج مصدر رضاء كبير لحكومتي ، نظراً إلى أنه أبعد عن المجتمع الدولي صراعاً خطيراً كان يمكن بسهولة أن يتسع ويتحول إلى صراع ذي تبعات بعيدة المدى بالنسبة للسلم العالمي . إن استمرار تلك الحرب طوال أكثر من سبع سنوات ، على الرغم من نداءات الأمم المتحدة العديدة بإنهاها ، شكل في الواقع تبديداً طائشاً للموارد البشرية والمادية للدولتين .

وفي هذه المرحلة نرى أنه من الصحيح توجيه تحية خامة إلى الأمين العام لمنظمتنا ولكل من تعاون معه على جهودهم الدؤوبة من أجل الاتيان بالدولتين الس

طاولة التفاوض . والآن يتتعين عليهما استغلال الحد الأقصى من الامكانيات التي تتيحها منظمتنا من أجل تسوية نزاعهما بالطرق السلمية .

ومما يثلج صدر حكومتي أن تشنّي أيضاً على الأمين العام ومساعديه المؤتمنيين على جهودهم الدؤوبة لتحرير اقليم أفغانستان من وجود القوات الأجنبية المسلحة ، مبعدين بذلك عن المسرح الدولي عقبة رئيسية تقف في سبيل تعزيز الأمن الدولي . وإن استعادة أفغانستان لمركزها غير المنحاز والاحترام الذي تبديه جميع البلدان لهذا المركز سيسمحان لشعبها أن يحصل بحرية نزاعه الداخلي بأسلوب يقرره بنفسه بكل حرية . هذان الحدثان يبشران بالخير بالنسبة لمستقبل منظمتنا ، ولذلك فإننا على ثقة من أن الأمم المتحدة ستؤدي دوراً مفيدة فعلاً على نحو متزايد في الحل السلمي لبعض المصراعات الإقليمية الخطيرة التي لا تزال قائمة للأسف . وفي هذا السياق نسود أن نعرب عن رضائنا الكبير إزاء منح جائزة نوبل للسلام لقوات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة ، وهو تقدير في محله تماماً . ونود أن نضيف تهانينا في هذا الخصوص .

نتابع باهتمام كبير حدثاً آخر في المسرح الدولي - واقصد المصراعسلح في الجنوب الإفريقي ، الذي له تبعات مباشرة على مسألة ناميبيا طويلاً العهد . وإن للأمم المتحدة مصلحة كبيرة في نتيجة المفاوضات الجارية نظراً إلى أنه من المحتمل أن تكون عاملًا حاسمًا في تمكين منظمتنا من الوفاء بمسؤوليتها تجاه الشعب الناميبي . ولا يمكننا أن نسمع لنظام جنوب إفريقيا بأن يستخدم هذه المحادثات باعتبارها تكتيكاتاً آخر من تكتيكاته المعروفة للجميع من أجل تأخير استقلال ناميبيا .

وفي جنوب إفريقيا نفسها لا تزال سياسة الفصل العنصري تشكل تحدياً للرأي العام الدولي ، ولا يزال هؤلاء الذين يحاربون من أجل حقوق الإنسان الأساسية الخامسة بهم يتعرضون لقمع أخذ في الازدياد . وتوئيد حكومتي دون قيد أو شرط كفاح شعب جنوب إفريقيا من أجل استئصال نظام الفصل العنصري . ولا تزال العقوبات الاقتصادية الالزامية ضد جنوب إفريقيا الخيار الوحيد لتمكين المجتمع الدولي من ممارسة فقط فعال على حكومة جنوب إفريقيا لحملها على التخلي عن سياساتها الجرامية .

ولا يسع حكومتي إلا أن تعرب عن جزءها إزاء تطور آخر في منطقة أخرى تعلقى من نزاع يبدو دون نهاية ، نزاع ما فتئ يشغل اهتمام المجتمع الدولي طيلة سنوات طويلة . فلا يزال التجاهل الذي أبدته إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة على مر هذه السنين يشكل السبب الرئيسي لاستمرار التوتر في تلك المنطقة . ولا يسع السكان ، وقد شعروا بإحباط له ما يبرره من جراء عدم إحراز أي تقدم لإنهاء وجود القوات الاسرائيلية غير الشرعي في الأراضي العربية المحتلة ، إلا إبداء ازدرائهم لهذا الظلم عن طريق حملات العصيان المدني والاحتجاج .

وإن رد الفعل القمعي الذي تقوم به السلطات الاسرائيلية على التعبير المشروع عن الغضب من جانب الشعب الفلسطيني يستحق إدانة منظمتنا . وينبغي أن نؤكد مرة أخرى أن السلم في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تسوية تقوم على مبدأ العدالة لجميع أمم المنطقة .

وتبعث العلاقات المحسنة بين الدولتين اللتين تلعبان دوراً رئيسياً في صيانة السلام والأمن الدوليين أملاً جديداً لعالمنا بـإزالـة تهـديد الحياة على كوكـبـنا وإنـما تـرحب بالـاتـجـاه نحو الشـفـقـة المـتـبـادـلة المـتـزاـيدـة بـيـنـ هـاتـيـنـ الـأـمـتـيـنـ ، الـذـي أـدـىـ إـلـىـ اـنـطـلـاقـةـ رـائـعـةـ فـيـ جـهـدـنـاـ مـنـ أـجـلـ وـقـفـ سـبـاقـ التـسـلـحـ وـتـمـهـيدـ الـطـرـيقـ لـمـزـيدـ مـنـ التـقـدمـ إـلـيـ إـنـهـاءـ أـكـبـرـ خـطـرـ عـلـىـ بـقـاءـ الـبـشـرـيـةـ . وـبـالـرـغـمـ مـنـ هـذـهـ الـخـطـوةـ الـهـامـةـ فـيـ الـاتـجـاهـ الصـحـيـحـ ، أـثـبـتـ دـوـرـةـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ الـاسـتـشـانـيـةـ الـخـالـثـةـ الـمـكـرـمةـ لـنـزـعـ السـلاحـ أـنـهـ لـاـ تـزالـ هـنـاكـ خـلـافـاتـ عـمـيقـةـ يـنـبـغـيـ إـزـالتـهاـ وـأنـ التـغلـبـ عـلـىـ تـهـديدـ الـمـحرـقةـ الـنوـويـةـ يـسـتـلزمـ بـذـلـ أـكـثـرـ مـنـ جـهـ وـاحـدـ .

وتعتقد سورينام بأن تغيير سياسة التسلح إلى سياسة ترمي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية سيحرر موارد مالية وبشرية ضخمة يمكن أن تستخدَم في تعزيز السلام والرخاء والتنمية على نطاق عالمي .

وتود حكومتي أن تشيد بالامرين العام للطريقة التي استجاب بها لمناشدة الجمعية العامة في قرارها ٢٠٤/٤٢ ، الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ لصياغة خطة خامسة للتعاون لأمريكا الوسطى . وتحدد الخطة مجالات التعاون ذات الأولوية القصيرة المدى والمتوسطة المدى . وتتطرق أيضاً على آليات للتنفيذ والمتابعة .

ووفقاً لاتفاق اسكوبولاس ، لا يمكن للسلم والديمocrاطية في أمريكا الوسطى أن يتحقق دون الالتزام بتحسين مستوى المعيشة الاقتصادي والاجتماعي لسكان البلدان المعنية . وحيث أن جذور التوتر في أمريكا الوسطى تكمن في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، من الواضح أن خطة التعاون لأمريكا الوسطى يمكن أن تعتبر استجابة مرغوباً فيها بالنسبة لمسألة تخفيف التوتر في تلك المنطقة .

وتعتبر حكومة سورينام أن إساءة استعمال المخدرات والتجارة غير المشروعة بها تشكلان تهديدا للإنسانية ، ومن ثم ستبذل كل ما في طاقتها على المعدين الوطني والدولي لتصعيد الحملة ضد هذا البلاء البغيض .

لا تزال الحالة الاقتصادية العالمية حرجا وتحيق أزمة مطولة بكل مجالات العلاقات الاقتصادية والدولية . وفي هذا السياق ، أود أن ألفت انتباه هذه الهيئة إلى عبء الدين المتزايد الذي أصبح مظهرا ملموسا جدا لتلك الأزمة . فالدين الخارجي يمثل تحديا لجهودنا المنسقة والمشتركة وتضامننا إزاءه محل اختبار .

ونشعر بأن الاستراتيجية التي اتبعناها حتى الآن غير كافية وتتسم بطابع قصير الأمد . ورغم أن إعلان التأجيل من جانب بلد واحد أو أكثر أمر محتمل ، فإن عملية تبديل الديون إلى رأس المال سهمي تعتبر وسيلة ، وليس حل دائما . لقد حان الوقت الان أكثر من أي وقت مضى لأن تتواءل البلدان النامية والمتقدمة النمو إلى حل منصف و دائم تتتفق عليه جميعها على أساس نهج إنماشي .

إن رأينا المدروس هو أن أي إهمال لإيجاد حل متبادل لازمة الدين لا يعتبر مسلكا قصيرا للنظر فحسب ولكنه خطير أيضا إذ أن هذه المسألة تخل إلى حد خطير بالفعل بالاستقرار السياسي والاجتماعي للحكومات المنتخبة ديمقراطيا . ومن ثم ، تؤيد حكومتي إجراء حوار بين الدائنين والمدينيين يقوم على مبادئ المسؤولية المشتركة والحق في التنمية . وإن المثل الذي اتخذه مؤخرا البلدان المتقدمة النمو أثناء مؤتمر تورونتو فيما يتعلق بإعادة جدولة ديون أقل بلدان العالم الثالث نموا ، ليس إلا خطوة صغيرة في الاتجاه السليم . ومن الواقع أن من الواجب بذلك الكثير في هذا المجال .

واسمحوا لي بأن أنتقل إلى ملاحظة إيجابية أكثر . ترحب حكومتي بالاقتراحات الملجمة المقيدة مؤخرا والمتضمنة لمنهج جديد في سياسة إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية . ويرأود حكومتي وطيد الأمل بأن يستأنف الحوار المتعلق على أساس المقترنات

الجديدة . وعلاوة على ذلك ، تأمل حكومتي أن نتمكن في المستقبل القريب من الترحب بكوريا الموحدة عضواً كامل العضوية في منظمتنا .  
وأخيراً ، يسر حكومتي بالغ السرور أن تلاحظ أن الأمم المتحدة تستعيد مكانها اللائق بها في المجتمع الدولي بوصفه محفلاً فريداً للحوار والتفاهم والتعاون . لتأمل أن يستمر هذا التطور الإيجابي حتى يتحقق السلام والرخاء للجمعي في عالمنا . ومتواصل سورينام العمل لتحقيق هذا الهدف السامي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : باسم الجمعية العامة أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية سورينام على البيان الهام الذي ألقاه لتوه .

امتحب السيد رامسووك شانكار ، رئيس جمهورية سورينام ، إلى خارج قاعة

\* الجمعية العامة .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة) .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد آل خليفة (البحرين) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن

أقدم للسيد دانتي كابوتو ، مثل الأرجنتين ، باسم وفد دولة البحرين أحر التهاني لانتخابه رئيساً للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، مقرنة بأتيب تمنياتنا له بالتوفيق في مهمته ، وأثقين من حسن إدارته ، ومؤكدين استعدادنا للتعاون معه لإنجاح أعمال هذه الدورة .

وأغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر والتقدير لسلفه السيد بيتر فلوريـن ، نائب وزير خارجية الجمهورية الديموقراطية الألمانية ، لما بذله من جهود مخلصة اتسمت بالحكمة والاقتدار خلال مداولات الدورة المنصرمة .

واسمحوا لي أن أعبر عن بالغ تقديرني للسيد خافيير بيريز دي كويـيار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، على سعيه الحثيث لترسيخ أهداف ومبادئ منظمتنا ، وتعزيز دورها في تحقيق السلام والتعاون بين الأمم لما فيه خير شعوب العالم قاطبة . ولعل منح جائزة نوبل للسلام هذا العام لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فهو خير شاهد وأبلغ دليل على أهمية الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة وأمينها العام في الحفاظ على السلام والأمن في العالم .

إن عام ١٩٨٨ ليذكرنا بذلك العهد الذي كان فيه للأمم المتحدة حضور مكثف في مجريات الأحداث العالمية بمساهماتها الفعالة في حل المنازعات بين الدول ، وحفظ السلام والأمن الدوليين ، وتفاعلها مع سياسات مختلف القوى المؤثرة في العلاقات الدولية ، باعتبارها طرفاً أساسياً من أطراف النظام الدولي الجديد الذي أفرزته معطيات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ويبدو أن المجتمع الدولي قد بدأ مرة أخرى يشعر بالحاجة المتزايدة إلى الأمم المتحدة كأداة لإيجاد حلول عادلة للقضايا

الدولية على هيئي من مبادئ الميثاق ، فتالق من جديد دور الدبلوماسية الجماعية في معالجة النزاعات الإقليمية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتباقة .

وهكذا أثبتت الأمم المتحدة أن التعاون الدولي أصبح ضرورة ملحة في هذه الحقبة من تاريخ عالمنا المعاصر . ولعل عودة معظم أطراف النزاعات الإقليمية اليوم إلى قبول أسلوب التفاوض من خلال الأمم المتحدة لخير دليل على الثقة التي توليهما الدول لهذه المنظمة ، والدور الذي يمكن أن تلعبه لتحقيق التقارب والتفاهم بين شعوب العالم . ومن هذا المنطلق ، فإننا ندعو لبذل الجهود ومضاورتها من أجل تعزيز فعالية المنظمة الدولية ، وتدعم قدراتها في مواجهة التحديات التي تهدد السلام والأمن ، وتعرقل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم .

إن اللجوء إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن كأجهزة فعالة لإيجاد صيغ مقبولة لحل النزاعات الدولية ، وخلق الأجواء المؤاتية لإنهائتها لهو أمر يستحق منا التأييد والمساندة . وما يدعو للتفاؤل تلك العلاقات الإيجابية التي بدأت تنمو بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، والتي انعكس أثرها بشكل ملحوظ على عملية اتخاذ القرار الجماعي في بعض القضايا التي تؤثر على السلام العالمي .

إننا لنأمل أن تستمر هذه الروح ، وترسخ أسس التفاهم والاتفاق بين تلك الدول لتشمل جميع القضايا المزمنة ، كما نتطلع إلى أن يكون ذلك التطور فاتحة عهد جديد لاستلهام روح الميثاق ، وإعادة بناء جسور الثقة والتعاون بين كافة أعضاء المنظمة .

إن الأحداث التي طرأت على المسرح الدولي منذ الدورة الماضية تحمل في طياتها تباشير عهد جديد في السياسة الدولية ، مع توجه متزايد لإيجاد حلول سلمية للعديد من القضايا والمشاكل الدولية والإقليمية في مناطق مختلفة من العالم ، مثل الحرب العراقية الإيرانية ، وقضية أفغانستان ، ومسألة قبرص ، وناميبيا ، وكمبوتشيا ، والمحراء الغربية ، ومشاكل أمريكا الوسطى . وعلى الرغم من ذلك الانفراج مازال هناك بندق هامة معلقة على جدول أعمالنا ، وفي مقدمتها قضية فلسطين والوضع في

٦/٤/١٤

٢٠-١٨

(السيد آل خليفة ، البحرين)

الشرق الأوسط ، والجنوب الأفريقي ، الأمر الذي يدعو المجتمع الدولي إلى بذل الجهود وتهيئة المناخ المناسب للتوصل إلى حلول عادلة ودائمة لتلك القضايا المصيرية الهامة .

A/43/PV.18  
18-20

إن لقاء القمة الأخير في موسكو بين الدولتين العظميين يمثل حدثاً تاريخياً هاماً أضفه بعدها جديداً على العلاقات الدولية وأثرَ بصورة إيجابية على العديد من القضايا والأزمات الإقليمية المعقدة . كما أصبحت الدول الكبرى اليوم أكثر قناعة من أي وقت مضى بضرورة إيجاد أرضية مشتركة للتعايش السلمي والتعاون بين الأمم . ولعل اللقاءات المتكررة بين قادة الدولتين العظميين ، واتفاقهما على حل القضية الأفغانية ، وتصديقهما على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى لخيار دليل على هذا التحول الحيوى الذي من شأنه التوفيق بين المصالح المتضاربة ، وتجاوز الخلافات الأيديولوجية ، وتقليل احتمالات المواجهة التي كانت سمة بارزة لعلاقات الدول الكبرى في الفترة الماضية . ونحن من جانبنا قد استقبلنا بكل ارتياح هذا التحول الهام في علاقات الدولتين العظميين ، آملين أن يوظف هذا الوفاق في خدمة القضايا العالمية الأساسية ، متتجاوزين بذلك مرحلة التوتر والشكوك إلى مرحلة المفأءة والوضوح .

لقد رحب البحرين ببدء المفاوضات المباشرة بين العراق وايران برعاية الأمم المتحدة ، كما أعربت عن أملها في أن تتوصل الدولتان إلى تحقيق تسوية شاملة للنزاع المسلح بينهما ، وإقامة السلام الشامل وال دائم في المنطقة ، طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) بجميع بنوده حسب تسلسلها ، باعتبار أن ذلك القرار هو الصيغة العادلة والمشرفة لإنتهاء تلك الحرب الدامية التي استمر نزيفها طيلة ثمان سنوات .

وهذا أجد لزاماً عليّ أن أنتوّه إلى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد تبني منذ الأيام الأولى لاندلاع تلك الحرب سياسة واضحة عبرت عنها مقررات القمم الخليجية المتعاقبة ، وأكدها مجدداً مقررات القمة الثامنة التي عقدت بالرياض في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . وفي هذا الصدد بذل المجلس جهوداً كبيرة لاحتواء هذه الحرب المدمرة ، وإعادة السلام إلى المنطقة .

إن إعلان إيران لقبول قرار مجلس الأمن - الذي قبل به العراق الشقيق حين صدوره - وموافقتها على وقف إطلاق النار ، وبدء مباحثات جنيف ، لهي خطوة هامة في الاتجاه نحو السلام . ونأمل أن يتمكن العراق وإيران من تجاوز الصعب ، وتحطيم الآثار النفسية للحرب ، وإقامة علاقات طبيعية بينهما في إطار مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، حتى يتفرغا للتوجيه طاقاتها نحو إعادة بناء ما دمرته الحرب ، وتوفير الأمان والطمأنينة لشعبيهما ، وتحقيق الأمن والاستقرار لمنطقة الخليج .

إن المفاوضات التي تجري الآن بين العراق وإيران تمر بمرحلة دقيقة تتطلب التحليل بأقصى قدر من الحكمة وضبط النفس ، وتحاشي كل ما من شأنه أن يعرقل عملية السلام . لذا فإننا نهيب بجميع دول العالم أن تتحمل مسؤوليتها في مساعدة البلدين على تخطي تلك المرحلة الصعبة ، وبذل المزيد من الجهد لضمان نجاح المفاوضات ، وتحقيق التنفيذ الشامل لبند قرار مجلس الأمن ، ليبدأ عهد جديد تسكّت فيه أصوات المدافع ويعملو صوت السلام .

ولا يفوتنـي هنا أنأشيد بالمساعي المضنية التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) ، والتي تستحق منا عظيم الثناء والتقدير لما ترمي إليه من إنهاء واحدة من أطول الحروب التي شهدتها هذا العصر وأكثرها ضراوة . وسيبقى دور الأمم المتحدة وأمينها العام ركيزة أساسية في عملية إحلال السلام في هذه المنطقة الحيوية من العالم .

ما تزال القضية الفلسطينية - رغم مرور أكثر من أربعين عاماً على غياب الحق في مواجهة القوة - تشكل مأساة تاريخية كبرى من نوع خاص باعتبارها أكثر النزاعات الدولية خطورة على السلم والأمن في العالم . ولقد تفاوت الاهتمام الدولي بهذه القضية ، منذ تبني الجمعية العامة قرار تقسيم فلسطين ١٨١ (١٩٤٧) ، معموداً وهبوطاً وفقاً لمتغيرات الأحداث الدولية وتطوراتها . ومنذ شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي بدأت قضية فلسطين تشهد تحولاً كبيراً في مسارها ، وتأخذ بعدها جديداً في اهتمامات

رأي العام العالمي ، وعادت لتحتل مكانت متقدمة بين القضايا المعروفة على جدول أعمال الأمم المتحدة ، نتيجة الانتفاضة الشعبية العارمة في الأراضي المحتلة التي أصبحت تشكل الطابع الحياتي المميز للشعب الفلسطيني الصامد وراء أسوار الاحتلال الصهيوني منذ أكثر من إحدى عشرين سنة .

إن الانتفاضة حيث تاريخها مليء بالعبر والدروس ، وتعبير إنساني صادق عن رفض الاحتلال والاضطهاد . فلقد توهّم الكيان الصهيوني إلى حد الاقتناع أن الشعب الفلسطيني قد استوعب تماماً معنى التفوق الإسرائيلي في القوة المادية ، ناسياً أو متناسياً قسوة الدفع الهائلة للمنابع المعنوية في حياة الشعوب . ولقد حاولت إسرائيل ، دون جدوى ، احتواء الانتفاضة الفلسطينية مستخدمة في ذلك أعتى الأساليب الوحشية التي تمثلت في دفن الأحياء ، وتكسير العظام والأطراف ، وإطلاق الرصاص على النساء والأطفال العزل ، وحرق المزروعات ، وترحيل المواطنين ، وممارسة أسلوب الاغتيال ضد القيادات الفلسطينية والتي راح ضحيتها مؤخراً المناضل خليل الوزير .

ومع تصاعد عمليات القمع الإسرائيلية لتفويض الانتفاضة ، تبقى مجموعة الحقائق الأساسية ثابتة وواضحة ، ولم يعد بالإمكان تجاهلها أو إنكارها من جانب إسرائيل : أولها ، إن النضال الفلسطيني قد اتخذ بعداً جديداً بعد تحول شعب الأرض المحتلة من مستوى التلقائية إلى المواجهة المدرورة والمبادرة الوعية . وثانيها ، إن الشعب الفلسطيني قد حسم نهائياً ، بصموده واستمراره انتفاضته الباسلة ، مسألة التعايش مع أوضاع الاحتلال ، وأصبح من المستحيل تجاهل حقه الأصيل في تقرير المصير . وثالثها ، إن سياسة الاستيطان والضم مع كل ما يترتب عليها من توتر دائم ، وانهيار صارخ لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي قد منيت بفشل ذريع . ورابعها ، إن قضية الشعب الفلسطيني تكتسب يوماً بعد يوم التأييد والمؤازرة من شعوب العالم والدول المحبة للسلام ، وتضاعف من عزلة إسرائيل الدولية .

وفي ظل هذه الحقائق الثابتة ، وفي ضوء المستجدات التي طرأت بعد قرار الأردن الشقيق فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية ، فإن الأمم المتحدة مطالبة

اليوم - أكثر من أي وقت مضى - بتحمل مسؤولياتها التاريخية تجاه الشعب الفلسطيني ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع آلية الحل المتمثلة في عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط موضع التنفيذ بكامل الصلاحيات وال POWs المدنية ، وبحضور منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني كطرف متكافئ مع أطراف النزاع الأخرى ، وبمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، بهدف تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي تسوية عادلة وشاملة ، تكفل انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وفي مقدمتها القدس الشريف ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

لم تكتف إسرائيل بتنفيذ مخططاتها التوسعية على أرض فلسطين ، بل استمرت في تطاولها وعدوانها على الدول العربية الأخرى ، حيث قامت بضم الجولان السوري في عام ١٩٨١ ، والهجوم على المفاعل النووي العراقي في نفس العام ، والإغارة على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥ . كما أن المحنة التي عصفت بلبنان الشقيق وأورشلـيم الكوارث التي يعانيها ما كان لها أن تستفحـل لولا استمرار العدوان الإسرائيلي . فالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ، وانتهاك سلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدول العربية تشكل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

إن هذا الوضع الخطير يؤكد حاجة منطقة الشرق الأوسط للسلام العادل والاستقرار اللذين لا يمكن تحقيقهما إلا بتحرك المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة لممارسة الضغوط على إسرائيل ودفعها إلى الالتزام بالمبادئ والمواثيق الدولية .

لقد رحبـت البحرين بالموقف المسؤول للمغرب الشقيق ، المتصف بالحكمة وبعد النظر ، لتسوية مشكلة الصحراء الغربية بالطرق السلمية وفقـاً لقرار مجلس الأمن ٦٢١ (١٩٨٨) . ونستطيع أن تكمل مساعي الأمين العام في هذا الشأن بالنجاح والتوفيق .

إن المحنة التي عاشها الشعب الأفغاني طيلة أكثر من شهـانـي سنوات بدأت تقترب من نهايتها بالتوصل إلى اتفاـقات جـنـيفـ المتعلقة بالتسوية السياسية لجوانب القضية الأفغانية . إن هذا التطور يعتبر ، من وجهـةـ نـظرـناـ ، ترجمـةـ عملـيةـ لـقراراتـ الأممـ المتحدةـ لـتحـقـيقـ سيـادـةـ أفـغانـسـtanـ وـسـلـامـتهاـ الـاقـليمـيةـ ، وـخـطـوةـ هـامـةـ عـلـىـ الطـرـيقـ لـتـمـكـينـ الشعبـ الأـفـغـانـيـ منـ مـارـاسـةـ حقـهـ فيـ اـخـتـيـارـ نـظـامـهـ السـيـاسـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ دـوـنـ تـدـخـلـ أـجـنبـيـ ، وـتـهـيـئـةـ الـظـرـوفـ الـمـلـائـمـةـ لـعـودـةـ الـلـاجـئـينـ الـأـفـغـانـ الـىـ وـطـنـهـ بـكـرـامـةـ وـأـمـانـ .

ويحدـونـاـ الـأـمـلـ وـيـفـرـرـنـاـ التـفـاؤـلـ أنـ تـشـكـلـ اـتـفـاقـاتـ جـنـيفـ سـابـقةـ إـيجـابـيةـ لـحلـ النـزـاعـاتـ الـاقـليمـيةـ الـأـخـرىـ ، مـثـلـ كـمـبـوـتـشـياـ وـقـبـرـصـ وـغـيـرـهـماـ .

أما فيما يتعلق بالمسألة الكورية ، فإنـناـ نـرـجـوـ أنـ يـشـكـلـ توـافـقـ الـأـرـاءـ الـذـيـ تمـ التـوـصـلـ إـلـيـهـ بـإـدـرـاجـهـ عـلـىـ جـدـولـ أـعـمـالـ هـذـهـ الدـوـرـةـ ، خـطـوةـ جـادـةـ نحوـ استـئـنـافـ المـفاـوضـاتـ بـيـنـ الـطـرـفـيـنـ ، وـصـوـلاـ إـلـىـ تـوـحـيدـ شـبـهـ الـجـزـيرـةـ الـكـوـرـيـةـ وـتـحـقـيقـ آـمـالـ الشـعـبـ الـكـوـرـيـ فيـ اـسـتـعـادـةـ وـحدـتـهـ الـوـطـنـيـةـ .

لإزال التدهور في الجنوب الأفريقي مستمراً ، مما يؤشر على السلم والأمن في تلك المنطقة الهامة من القارة الأفريقية . وقد تجلى هذا في أبشع صوره في قيام نظام بريتوريا العنصري بممارسة العنف والإرهاب ، والتفتن في أساليب البطش ضد الأغلبية السوداء ، دون مراعاة لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

إن تفاقم الأوضاع في جنوب إفريقيا يؤكد قناعتنا الراسخة بأنه لا جدوى من إصلاح نظام الفصل العنصري ، بل يجب استبداله بنظام ديمقراطي يقوم على أساس العدالة والمساواة ، واحترام حقوق الإنسان على النحو الذي دعت إليه الأمم المتحدة في قراراتها العديدة . ولا سبيل - في رأينا - لتحقيق ذلك إلا بتضليل الجهد الدولي لعزل ذلك النظام ، وفرض الجزاءات الإلزامية الشاملة عليه طبقاً لاحكام الميثاق .

إن تباشير استقلال ناميبيا قد لاحت في الأفق هذا العام من خلال المباحثات التي دارت بين أنغولا وجنوب إفريقيا وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي يدعونا للتفاؤل في أن يتتسنى تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا باعتبارها الأمل المشترك للمجتمع الدولي في الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولازال الأزمة التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي تفرز آثارها السلبية على اقتصاديات البلدان النامية . وما يوسع له أن المناخ السياسي الربح الذي ساد العلاقات الدولية خلال هذا العام لم يواكب تقدم ملموس على مستوى التعاون الاقتصادي الدولي . ومن الحقائق البينة أن افتقاد الاستقرار الاقتصادي في غالبية البلدان النامية مردّه الاحتلال الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي نتيجة ازدياد التدابير الحماائية ، والخلل في الميزان التجاري الدولي ، وأزمة الديون الخارجية ، وتقلب أسعار الصرف ، والممارسات التجارية غير العادلة ، وعدم استقرار أسعار السلع الأساسية والمواد الخام ، وانهيار أسعار النفط ، وتدور معدلات التبادل التجاري .

تحتل أزمة مدرونية الدول النامية مكان الصدارة في جدول أعمال العديد من المؤتمرات الدولية ، وقد أصبحت مسألة تسويتها محل دراسة وبحث مستثمرين من قبل

مختلف الأجهزة والتجمعات والوكالات الدولية . ومع ترحيبنا بما أحرز من نتائج مرضية في قمة تورنتو للدول الصناعية الرئيسية لتسوية ديون البلدان الأقل نموا ، نرى أن الوقت قد حان لتجاوز مرحلة التسويف الجزئية إلى تبني استراتيجية دولية متكاملة لحل هذه الأزمة . وفي هذا الإطار نؤكد على أهمية تدفق المساعدات المالية من المؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف والبلدان المتقدمة إلى البلدان النامية ، بشروط ميسرة وأحكام معقولة تمكنها من تنفيذ خططها التنموية وتحقيق الانتعاش والرخاء الاقتصادي لشعوبها .

إن الأمم المتحدة أصبحت ، في ظروف عالمنا ذي المصالح المتشابكة ، ضرورة لا غنى عنها باعتبارها الجهاز الدولي المؤهل لحل المشاكل المعقدة وتسوية النزاعات الدولية . فبرغم الأزمات التي واجهتها منذ قيامها ، وأوجه القصور التي شابت تجربتها طوال الثلاث والأربعين سنة الماضية ، تظل الأمم المتحدة تجربة فريدة ورائدة في العلاقات الدولية ، وجهازا دائمًا للدبليوماسية الجماعية يمكن عن طريقه صيانة السلام والأمن في العالم ، وإيجاد الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لم يعد بإمكان الدول على مختلف قدراتها وإمكانياتها الانغلاق بحلها .

لهذا يتبعي لنا أن نعمل معاً متكاففين شعوبنا وحكومات لتدعم صرح هذه المؤسسة الدولية الهامة ، والتمسك بها باعتبارها ضرورة اقتضتها ظروف الحياة في المجتمع الدولي المعاصر ، لتزداد قدرتها على تلبية احتياجات المستقبل وبناء عالم أفضل للأجيال المقبلة ، خاصة ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين بما يحمله من تطور علمي هائل وتكنولوجيا متقدمة في شتى المجالات .

تحتل قضيّاً الحد من الأسلحة ونزع السلاح مكان الصدارة من اهتمامات المجتمع الدولي . ولعل الانجازات الملحوظة التي تم تحقيقها على المستوى الدولي تكون حافزاً لنا للمشاركة في الجهود المبذولة في هذا المضمار .

وتجسيداً لمبدأ صيانة السلام والأمن الدوليين الذي نصر عليه الميثاق ، وإيماناً منا بضرورة خلق عالم أقل تسليحاً وأكثر أمناً ، فإنه يسعدني أن أعلن اليوم قرار

حكومة دولة البحرين بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨ ، وبروتوكول عام ١٩٢٥ لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة او السامة او ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية ، واتفاقية عام ١٩٧٢ لحظر استخدام وإنتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكمينية ودمير تلك الاسلحة .

لقد دعت البحرين منذ استقلالها جميع دول العالم الى انتهاج سياسات متوازنة في علاقاتها المتبادلة ، والتجوء الى الحوار لحل المنازعات من خلال دبلوماسية التفاهم ونبذ استخدام القوة ترسيناً لمبادئ السلام القائم على العدل .

إن السلام يشكل الخط الاستراتيجي الأول للسياسة الخارجية البحرينية ، كما أنه المفتاح الحقيقي لبلوغ التطلعات والأهداف القومية الأخرى في الاستقرار والتنمية . والسلام الذي تؤمن به البحرين هو السلام العادل الذي تسود في ظله علاقات السود والتفاهم بين دول العالم وشعوبها على أساس من حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة في السيادة والحقوق ، واحترام قواعد القانون الدولي . وهو ما عبر عنه بكل وضوح حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن آل خليفة ، أمير دولة البحرين حين قال :

"إن دولة البحرين تقيم علاقاتها مع العالم على أساس المساواة والاحترام المتبادل ، وانطلاقاً من إيماننا الراسخ بأن الأمن والسلام هما الأساس الذي تبني عليه الإنسانية تقدمها ، فإننا نسعى دائماً لترسيخه ، ونستجواب بياخلو مع كل من يساند الشرعية الدولية ، ويعمل على تثبيت دعائم الحق والعدل والسلام في العالم" .

وتشيا مع هذا الخط الثابت والواضح لسياستنا الخارجية فيان دولة البحرين تعرب من جديد عن استعدادها للتعاون مع دول العالم لتحقيق الاهداف السامية للأمم المتحدة ، مؤكدة التزامها بدلوماسية السلام في ظل المبادئ التي نهى عليها الميثاق .  
السيد ملادينوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أهنئ السفير دانتي كابوتو ممثل الأرجنتين بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة . وإنني لواشق من أن الجمعية العامة ستحقق تحت قيادته نتائج ستزيد من تعزيز سلطنة الأمم المتحدة .

أود أيضاً أن أقر بالرئاسة البارزة لسلفه ، الرفيق بيتر فلورين .  
تبدأ كل دورة من دورات الجمعية العامة باستعراض للحالة الدولية . وفي  
الدورة الثالثة والأربعين أيضاً استمعنا إلى كل متكلم وهو يطرح نفس الأسئلة بطرق  
مختلفة ، وهي ما الذي يجري في العالم ؟ هل نحن قادرون على القضاء على التهديد  
النwoي وانهاء الصراع ؟ هل نبدأ السير بأمان على طريق تعزيز السلام والأمن ؟

ومع أنه من الصعب الإجابة على تلك الأسئلة برد بسيط فإن الحقائق تشير إلى أنه أحرز بالفعل تقدم . إن العالم يتغير إلى الأفضل . ويمكنا أن نشهد بهذه حالة جديدة نوعيا لا تتفق مع الأنماط المعتادة لتوازن القوى ، أو لوجود معاكسرين ، أو للصراع الظبيقي ، أو مفاهيم أخرى قائمة على القوة . فما الذي تغير ؟ لأول مرة في التاريخ بدأنا نرى أن البشرية كل لا يتجزأ توحدها جهودها المشتركة للبقاء ، وتواءل التطور نحو التقدم والحضارة .

وبعض أمثلة التغيير التي تجري في العالم هي التحرك في العلاقات السوفياتية الأمريكية من المواجهة إلى الحوار ، والمشاركة الإيجابية الأكبر التي تقوم بها حركة عدم الانحياز في الشؤون العالمية ، والأثر الفعال للرأي العام العالمي على السياسة الدولية .

وهذه الاتجاهات ليست مجرد اتجاهات عارضة . وإنما تنجم عن المسار العام للأحداث العالمية . إن تعميق إدراك البشرية لذاتها يتضمن مع عمليات إعادة البناء والتجديد التي تحدث في بلدان اشتراكية . والثورة التكنولوجية والعلمية ، وزيادة أهمية العوامل الأخلاقية والديمقراطية في الحياة العامة ، والتحسين الشامل للتربية السياسية للشعوب ، كل هذا يساعد على تحقيق إعادة تقييم مشاكل التعايش الإنساني .

لقد ظهرت فلسفة فكر سياسي جديد . يكمن في جوهرها تفوق القيم الإنسانية العالمية على اعتبارات الكتل والأيديولوجية . وقد ألمحت تلك الفلسفة دبلوماسية جديدة في البحث عن حلول معقولة ومحبولة بشكل متتبادل للمشاكل الدولية . ويتعاظم توافق آراء واسع النطاق بشأن الحاجة إلى نهج شامل إزاء المسائل الأمنية ، تراعى فيه العوامل العسكرية - السياسية والاقتصادية والإنسانية والبيئية وغيرها من العوامل .

وإن الأمين العام للجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية ، الرفيق تودور جيفكوف ، قال ما يلي في خطاب الذي وجهه إلى المؤتمر الثمانين للاتحاد البرلماني :

"إن الحقائق الجديدة تتطلب عملاً سياسياً جديداً من جانب الشعب . وتهديد الكارثة البيئية ، والاختلاف الاقتصادي ، والأمراض المنتشرة ، ومعدل الوفيات بين الأطفال المرتفع ، وتزايد الأمية ، كلها مشاكل عالمية لا يمكن حلها إلا عن طريق الجهد المشتركة للبشرية ، مع إعادة بناء العلاقات الدولية بشكل كامل على أساس توازن المصالح" .

إن رغبة المجتمع الدولي في كسر الحلقة المفرغة الخاصة بالتنافس العسكري والمواجهة ، وفي ضمان الأمن بالوسائل السياسية عن طريق ترسیخ سيادة القانون الدولي ، تتجلى بشكل متزايد في تفهم جديد للدور الدولي للأمم المتحدة .

إن بلغاريا تعلق دائماً أهمية كبيرة على تعزيز دور وأنشطة الأمم المتحدة ، وترى جنباً إلى جنب مع بلدان أخرى - أنه ينبغي أن تصبح المنظمة أداة حقيقة فعالة لصيانة السلام والأمن الدوليين ، وتطوير التعاون الدولي ، وتسوية النزاعات والازمات . ونحن نؤيد الاقتراحات التي طرحت هنا بتحديث وسائل ونهج عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن للاستخدام الأفضل لامكانيات المنظمة في مجال حفظ السلام . وستواصل بلغاريا الإسهام في العمل التبليغ الشامل الذي تقوم الأمم المتحدة به .

وإنني أسجل اليوم بشكل خاص إسهام المنظمة في تسوية عدد من النزاعات الدولية ، وبخاصة الدور الهام الذي يضطلع به الأمين العام المجل السيد خافيير بيريز دي كويمار .

والحقيقة أنه يمكن رؤية التطورات الإيجابية في النطاق الكامل للمشاكل العالمية والنزاعات الإقليمية ومصادر التوتر . وهناك حالة آخذة في الظهور بتتردد بعض الشيء في الوقت الراهن تساند البحث الجماعي عن الحلول . وسيكون من الخطأ استخلاص نتائج عامة للعالم بأسره ، ولكن يبدو أن هناك رغبة واضحة في العثور على اتفاق وطني وإقليمي بمساعدة المجتمع الدولي .

لقد كانت اتفاقيات جنيف بشأن أفغانستان معلما على طريق النضال من أجل تحسين المناخ الدولي ، والتقيد الصارم بها هو الضمان الوحيد لإحلال السلم في ذلك البلد وفي تلك المنطقة . إننا نؤيد جهود حكومة جمهورية أفغانستان الرامية إلى التغلب على الأزمة بالوسائل الديمقراطية .

لقد سرنا جدا أن سمعنا عن وقف الاعمال القتالية بين إيران والعراق . وبوصفتنا دولة اشتراكية في صياغة واتخاذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) ، فإننا نؤيد عملية السلام وجهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة .

أما في الشرق الأوسط فإن جوهر المشكلة لم يحسم بعد ، ولا يزال نضال الشعب الفلسطيني من أجل الحرية وتقرير المصير مستمرا . وشمة عامل إيجابي إلا وهو الاتفاق الكامل تقريبا على ضرورة عقد مؤتمر دولي بشأن المسألة . ونعتقد أنه ينبغي أن يعقد ذلك المؤتمر على أساس قرارات الأمم المتحدة الحالية وأن تشارك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما فيها الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للعرب الفلسطينيين .

هناك حوار متعدد الأطراف جار الآن بشأن المسائل المتعلقة بالجنوب الإفريقي ونأمل أن تنفذ قرارات المنظمة في نهاية المطاف وأن تنعم أنغولا وغيرها من دول المنطقة بالسلم الذي طال انتظارها له وأن تثال ناميبيا استقلالها وأن يزول نظام الفصل العنصري .

وترى بلغاريا أن سياسة المصالحة الوطنية التي اعلنتها كمبوتشفيا تتخطى على إمكانية كبيرة . ويُسرنا أن نرى آمالا تبرع من الجهد التي تبذلها فييت نام وغيرها من الدول المحبة للسلم .

ونرحب بسياسة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الرامية إلى إعادة توحيد البلاد بصورة سلمية وديمقراطية وإزالة الطابع العسكري من شبه الجزيرة وتحويلها إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية .

كما نؤيد الجهد الدؤوب الذي تقوم بها نيكاراغوا وغيرها من دول أمريكا اللاتينية لإيجاد حل سلمي لمشاكل المنطقة عن طريق الحوار والتقييد الصارم بمبادئ الميثاق .

ونتابع عن كثب تطور مسألة قبرص . فقد تبين لنا أن هناك بعض التقدم في الجزيرة ونأمل أنه ، عن طريق الوسائل السلمية ، وبفضل مساعدة الأمم المتحدة ، سوف تزول مصادر التوتر في نهاية المطاف .

ومن الطبيعي أن يستحيل تحقيق اتساق كامل بين القوى والأطراف المتخاصمة ، بيد أنه يتعمّن على المتخاصمين أن يعيدوا النظر في تناقضاتهم من زاوية أكثر واقعية ، ويتعين عليهم أن يتتفقوا على تسويات معقولة تستفيدها جميع الأطراف . ووفقاً لذلك ، نعتقد أنه ينبغي لأطراف النزاع إمعان النظر أكثر في الحكمة الجماعية للمجتمع العالمي ، فهو وحده الذي له الحق الأدبي في الحكم على قوانين وقواعد التعايش الدولي في جميع الأحوال . وشمة شرط ملزم في عملية السلم ، ألا وهو الاعتراف بحرية اختيار لكل شعب ، حيث أنه بدونه سيستحيل حل أي صراع أو تحقيق سلام عادل و دائم .

إن بلغاريا من بلدان البلقان ، وهي منطقة ذات تاريخ عصيّ و معقد ، لذلك ، نشعر شعوراً عميقاً إزاء الخطوات المتخذة نحو الانفراج والتعاون التي تتّخذها دول البلقان . وهذه الخطوات تأتي تماشياً مع روح العصر وتطورات شعوب البلقان .

ولقد أعرب بوضوح متّعاظم في اجتماع بلغراد الذي عقده وزراء خارجية بلدان البلقان ، الذي انعقد في مناخ بناء وجاد ، عن التفكير الجديد الذي ظهر في المنطقة . وقد سعينا نحن جميع المشتركين في ذلك الاجتماع للتوصّل إلى لغة مشتركة ، وشددنا على اشتراك المصالح ، لا على المواجهة وبث المظالم . إننا نحيي عقد ذلك المحفل وبدء عملية البلقان .

تحتل البلقان أولوية عليا في سياسة بلغاريا الخارجية . وفي عام ١٩٨١ بدأنا في وضع مجموعة من التدابير والمبادرات وتنفيذها تعزيزاً لحسن الجوار والمناخ العام في المنطقة . وعلى الرغم من تقلبات القدر ، ظل الهدف الشابت لسياستنا تحقيق تعاون وإقرار السلام في منطقة البلقان .

ونحن إذ ينصب اهتمامنا على تحقيق ذلك الهدف ، سنواصل العمل مع جميع دول البلقان على أساس من المشاركة الواسعة ، وعلى قدم المساواة . وسيكون تبرائنا في ذلك مراعاة المصالح المشروعة للدول ، والحقائق التاريخية ، وحتميات السلام في عصرنا . ونعتقد أن الحلقة الرئيسية في الجهود المشتركة لتعزيز السلام يمكن أن تحول شبه الجزيرة إلى منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل . وبالتأكيد سوف يساعد هذا على التخفيف من حدة المواجهة ومن عدم الثقة والعداوة في السياق الجغرافي الاستراتيجي الأوسع .

إنني ألاحظ مع الارتياح أن مناقشتنا للمسائل المتعلقة بمنع السلاح اليوم تجسد الأثر الذي تركه التفكير السياسي الجديد . فصورة العدو الذي يعد لضربة نووية أو لهجوم نووي باستخدام الأسلحة التقليدية قد بدأت تحل محلها تدريجياً صورة الشخص العادي الذي يهتم اهتماماً صادقاً بأمنه . وهناك على نحو متزايد رغبة لدى المرء في فهم شريكه وطريقته في التفكير وما يدور بخلده من شواغل . ومما لا شك فيه أنه لم تجر إزالة جميع مخلفات الماضي ، ولم يجر التغلب على جميع الأفكار المتحجرة ، غير أن التخلص من الحوار المتمثل في الخطاب البلاغية والكليشيات الدعائية العقيمة التي بدأت تحدث ، يعتبر متطلباً رئيسياً لتعزيز التفاهم المتبادل .

اليوم ، باتت أخطر مهمة التوصل إلى إبرام اتفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بشأن تخفيض ما نسبته ٥٠ في المائة من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . ونحن إذ ننتقل من القرن العشرين إلى القرن الحادي والعشرين ، ينبغي أن يصبح هذا معلماً لنا على الطريق صوب تحقيق استقرار استراتيجي وصوب القضاء قضاء تماماً على الترسانات النووية .

يجري حاليا إحراز تقدم بشأن وقف التجارب النووية . ولسوف يصبح الحظر الشامل على الأسلحة الكيميائية حقيقة في المستقبل القريب . وأود أن أذكر أنه على الرغم من المحادثات السوفياتية الأمريكية التي توفر قوة دفع رئيسية في عملية نزع السلاح ينبغي أن تصبح هذه العملية متعددة الأطراف ، حيث لا يمكن لأحد أن يتهرب من المسؤولية في هذا الصدد .

ونعتقد أن تخفيف مستوى المواجهة العسكرية بين معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي الذي بدأ بمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصى مدى سوف يستمر نتيجة للمفاوضات الخامسة بتخفيف القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا . وقد حدد بيان اللجنة الاستشارية السياسية لمعاهدة وارسو في تموز/يوليه ١٩٨٨ الهدف من هذه المفاوضات ، بأنها ستؤدي إلى تخفيضات جذرية في القدرة العسكرية للحلفيين ، والى إيجاد حالة في تلك القارة تتوافر فيها للحلفيين القوات والمرافق الكافية للدفاع عنهم ولكنها لا تكفي لتوجيه ضربات مفاجئة أو الاضطلاع بعمليات هجومية . وينبغي أن يصاحب هذا التخفيف تخفيف مماثل في الإنفاق العسكري . وينبغي أن تتحدد وظائف ومهام تلك القوات على ضوء عقيدة عسكرية دفاعية وغير عدوانية ، يكون بها هو مبدأ الكفاية المعقولة .

ومن الواضح في نفس الوقت حتى لغير المتخصص أن التقدم الذي تحقق في بعض مجالات نزع السلاح اقتربن بتحويل بعض الموارد إلى مجالات أخرى . ولازال الأسلحة البحرية بعيدة عن جهود نزع السلاح . ويطلب الأمر الإسراع باتخاذ قرارات سياسية لتخفيف القوات البحرية تحقيقاً للمصالح المتبادلة . وتطالب بلغاريا منذ عدة سنوات باتخاذ هذا القرار وتعمل لتحقيق هذا الهدف . ونعتقد أنه من المفيد خطوة أولى أن تناقش تدابير بناء الثقة في البحار والمحيطات والطرق البحرية وأن تعتمد هذه التدابير .

وتحظى مشكلات التتحقق والصراحة وإمكانية التنبؤ في المجال العسكري بأهمية متزايدة وإن إقامة آلية شاملة للتحقق تابعة للأمم المتحدة ، كما اقترح عدد من البلدان ومن بينها بلغاريا ، يمكن من الاضطلاع برقابة دقيقة ليس فقط في مجال تخفيف الأسلحة ولكن أيضا فيما يتعلق بالصراعات الإقليمية حتى يمكن تفادياً حدوثها . ويجب أن يكون الفضاء الخارجي ، شأنه في ذلك شأن الأرض ، خالياً من الأسلحة . والتعاون الدولي الرحب في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وليس لوضع الأسلحة ذات القواعد الفضائية سيساعد على بناء الثقة والقضاء على خطر وقوع كارثة نووية .

ومن الجوانب الأساسية لمشكلة نزع السلاح أنها تتصل اتصالاً وثيقة بقضايا التنمية . فتخفيض القدرات العسكرية سيسمح بتبسيط الموارد الازمة للتغلب على التخلف وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

إن الإدراك المتزايد للتكامل العالمي ، والاتجاهات الإيجابية في مختلف مناطق العالم ، وتطبيع العلاقات بين الشرق والغرب ، توفر لنا سبباً للأمل في حدوث تغيرات إيجابية في العلاقات الاقتصادية الدولية . لقد حان الوقت لإعادة بناء هذه العلاقات على أسس ديمقراطية عادلة . وتعتبر الحالة الاقتصادية للبلدان النامية ، وبصفة خاصة العباء الشقيق الذي يفرضه الدين الخارجي عليها ، مشكلة خطيرة تهم المجتمع الدولي كلّه . وييتطلب حلها حلاً عادلاً أن يبذل المجتمع العالمي جهوداً منسقة تراعي فيها مصالح البلدان المديونة والظروف السائدة فيها والأهداف الأساسية التي تتوجهها لتنميتهما الاجتماعية والاقتصادية . وينبغي للأمم المتحدة أن تسهم في حسم هذه القضية ، ومن المؤكد أنها قادرة على ذلك .

إن إقامة علاقات رسمية بين مجلس التعاون الاقتصادي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية يعتبر حدثاً إيجابياً كبيراً ، لأن تنمية العلاقات بين هاتين المنظمتين على أساس المصالح المتبادلة سيوفر زخماً حقيقياً للتعايش السلمي في أوروبا وفي العالم . وستسهم بلغاريا في تنمية ذلك التعاون لمصالح أمن جميع الشعوب ورفاهيتها .

وتتضح المصالح المشتركة لجميع الدول والشعوب بجلاء في مشكلة حماية البيئة . فالأنشطة الاقتصادية التي يضطلع بها البعض دون آية مراعاة للعوامل البيئية تدمّر الطبيعة ، تماماً كما يدمّرها سباق التسلح والصراعات العسكرية . فالعالم يختنق بالمواد الكيميائية ، والتربة تتدهور ، والمناخ يتغير ، وتختفي أنواع الحيوان والنبات . وييتطلب الأمر بذلك جهد جماعي من جانب جميع البلدان والشعوب . ويجب أن يصبح الضمان الفعال للأمن البيئي الدولي من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة التي عملت الكثير حتى الان من أجل حماية البيئة . وكان تقرير لجنة براندلاند اسهاماً واضحاً في هذا الميدان ، وللأفكار الواردة في هذا التقرير أهمية أساسية في حماية الطبيعة والبيئة التي يعيش فيها الإنسان .

وأنسجاما مع موقفنا المبدئي بشأن هذا الموضوع تعتقد بلغاريا أنه من الضروري اتخاذ تدابير واسعة النطاق على المستوى الإقليمي والمستوى دون الإقليم للمحافظة على الطبيعة ، وقد اقترحنا إبرام معايدة لحماية البيئة في شبه جزيرة البلقان ، واقتراحنا أيضا عقد محفل بيئي في صوفيا في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ويجري العمل على قدم وساق في بلغاريا لاتخاذ تدابير عملية في هذا الميدان .

إن القضايا الحالية للسلم والأمن والتعاون متراقبة على نحو مميز في أوروبا . ففي هذه القارة القديمة تكافح الأفكار غير التقليدية والمبتكرة ضد مسلمات التفكير القديم . والذين يؤيدون تقسيم أوروبا إلى تكتلات لا يكفون عن بذل مساعدتهم . ولكن تبزغ في الوقت نفسه الفكرة النبيلة الداعية إلى الوطن الأوروبي المشترك ، وهو مفهوم يقوم على التراث التاريخي والثقافي والسياسي والاقتصادي المشترك لبلدان أوروبا والولايات المتحدة وكندا .

إن التغلب على عقائد الماضي يتم على نحو بطيء . وإنجتمع فيينا لدول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أوشك على الانتهاء . ونأمل أن يوفر هذا الاجتماع دينامية جديدة للحوار المتكافئ الذي يحقق الفائدة المتبادلة في أوروبا .

إن المشكلات المتعلقة بالشؤون الدولية وال العلاقة فيما بينها أصبحت تناقش في مجال دولية عديدة . وهذا نهج جديد لم يطرق حتى الان ولكنه يتمشى تماما مع روح عصرنا . وتتركز هذه المناقشات على نحو متزايد على المشكلات الاجتماعية والانسانية . منذ أربعين عاما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وكان هذا العمل أول خطوة لإنشاء الأساس القانوني السليم القائم حاليا للتعاون الدولي في المشكلات الاجتماعية والانسانية . ويوجد في الوقت الحالي توافق آراء بين جميع البلدان في هذا المجال . وهذا أمر طبيعي لأن الإنسان قيمة عالمية ، وهو مركز التطور ومحور التركيز في السياسات الخارجية والداخلية . وتهيئة الظروف المؤاتية لتوفير حياة حرة كريمة وخلقة للإنسان ليس هبة من الدولة ولكنه التزام رئيسي عليها حتى تضمن الإزدهار للمجتمع وللحضارة عموما .

وترحب بلغاريا بتوسيع نطاق دور الامم المتحدة في المجالين الاجتماعي والانساني . وسوف تعمل على إحلال الديمقراطية في العلاقات الدولية وإرساء ضمانات أخلاقية للسلم والأمن .

وكما قال أورييليو بيتشي ، وهو شخصية عامة بارزة ومن دعاة الحركة الانسانية ، أن الامر يقتضي في المرحلة الحالية من التطور أن تكف الشعوب عن الاكتفاء بالتلطع الى المستقبل وأن تبدأ في بناء ذلك المستقبل . وكيف تكون موضوعيين يتبعون أن نقول إننا لم نتجاوز البداية في عملية نزع السلاح الكبرى وإضفاء الطابع الانساني على الشؤون الدولية ونحن على بيته من أنه ما زال أمامنا الكثير كي نغير ما بآفسنا أيضا حتى نتحرك نحو عالم تخلص من العنف بلا رجعة ، وإتاحة نظام دولي جديد يشعر في ظله كل بلد وكل شعب وكل شخص بالثقة في المستقبل . فليس هناك بدائل عن ذلك .

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، إنه لمن دواعي سروري أن أهنئكم بانتخابكم رئيساً للجمعية العامة للدورة الثالثة والأربعين . إن بلدكم الأرجنتين وبلدي سوريا يرتبطان بعلاقات من الصداقة والتعاون ، وينتميان إلى حركة عدم الانحياز . ونحن واثقون بأن مهاراتكم السياسية ستتوج بالنجاح في إدارة أعمال هذه الدورة .

ويسعدني أيضاً أن أسجل شكري وتقديرني لما حققه سلفكم السيد بيتر فلوريسن ، رئيس الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة من نجاح متميز في إدارة أعمالها . نتمنى له ولبلاده الصديقة جمهورية المانيا الديمقراطية مزيداً من التقدم والنجاح . ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أعبر عن تقديرنا العميق لما حققه الأمين العام للأمم المتحدة ومساعده من نجاحات في تعزيز دور المنظمة وأخص بالذكر مساهماته ومبادراته الشخصية في معالجة عدد من القضايا الإقليمية المعقدة . لقد بدأت الأمم المتحدة بتحقيق خطى ملحوظة هذا العام لاستعادة مكانتها التي تأثرت كثيراً

خلال سنوات الحرب الباردة . وبرز تفكير جاد لإحياء دور المنظمة الدولية لإيجاد حلول للقضايا الساخنة في العالم وفي مقدمتها النزاعات الإقليمية\* .

ومما لا شك فيه ، أن الحوار السوفياتي الأمريكي قد خلق مناخاً من الانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب ، انعكس بشكل أو آخر على النزاعات الإقليمية . الأمر الذي يساعد على إيجاد الحلول العادلة لها . لقد تجلى مناخ الانفراج في وقف اطلاق النار في الحرب العراقية الإيرانية ، والوضع في أفغانستان ، وحول الوضع في جنوب غرب افريقيا ، وفي جنوب شرق آسيا ، بالإضافة إلى لقاءات أجراها الأمين العام للأمم المتحدة أو رعاها بين الأطراف المعنية مباشرة بالقضية القبرصية ومشكلة الصحراء الغربية .

ولكن لابد من التذكير في هذا المحفل الدولي الهام ، بأن الصراع العربي الإسرائيلي ، ما زال يعيش ويتصاعد خارج أجواء الانفراج الدولي ، على الرغم من كل الجهود الدولية الحثيثة التي بذلت مؤخراً من الشرق والغرب على حد سواء لإيجاد تسوية عادلة وشاملة له . ولا يبدو في الأفق أيضاً ما يشير إلى أن نجاح هذه الجهد متوقف على نتائج الانتخابات الإسرائيلية أو الأمريكية القادمة . فشروط التسوية الواردة في برامج الحزبين الرئيسيين المتنافسين في إسرائيل لن تقود منطقة الشرق الأوسط إلى السلام . أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن عملية السلام في الشرق الأوسط ليست مطروحة بصورة جدية في برامج أي من المرشحين المتنافسين على الرئاسة ، وإذا قدر لها أن تطرح ، فإنها ستأخذ شكل التسابق على كسب ود إسرائيل وتأكيد العلاقات الخاصة معها ، وليس على كيفية تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط من منظور أمريكي واضح ومستقل .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مورتنسن (الدانمرك) .

لقد أصبح جلياً أكثر من أي وقت مضى ، أن العلاقات الخاصة الأمريكية الاسرائيلية ، لا تخدم في وضعها الحالي عملية السلام ، بل أصبحت بحد ذاتها عقبة إضافية في طريق تحقيق تسوية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط . ومن المؤسف أن توظيف هذه العلاقات الخاصة وامتداداتها داخل نسيج المجتمع الأمريكي في توتير أجواء المنطقة وزعزعة الاستقرار فيها وحرمان شعوبها من الوصول إلى السلام العادل العربي تصبو إليه .

لقد أصبح من غير المستبعد أن تنهار قناعات أولئك الذين كانوا لسنوات عديدة يراهنون على توظيف العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وأسرائيل في صنع السلام وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . وتبين لهم بدلاً من ذلك ، أن هذه الخصوصية في العلاقات بالذات تمنّح إسرائيل تأثيراً كافياً على السياسة الأمريكية لإبقاء المصراع العربي الإسرائيلي خارج إطار الانفراج الدولي الذي لا يتلاءم مع سياسة إسرائيل التوسعية .

(السيد الشرع ، الجمهورية  
ال العربية السورية)

أما في الجانب الآخر من الصورة ، فإن الأمم المتحدة التي أنشأت إسرائيل بقرار منها ، ماتزال عاجزة عن وضع إسرائيل أمام أحد الخيارات السياسية التي يتيحها الميثاق : إما تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي ، أو تطبيق العقوبات الإلزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق . إن الاشارة إلى عجز الأمم المتحدة هنا ، لا تعني الاستهانة بالتعقيدات التي تحيط بعملية صدور القرارات في مجلس الأمن ، أو تجاهل العقبات الكبيرة التي تعيق تطبيق قرارات الأمم المتحدة بعد اتخاذها . لكن ما تخيناه من هذه الاشارة ، هو أن عدم الأخذ بالخيارات السياسية المتاحة في إطار الأمم المتحدة وميثاقها ، قد أشعر الإسرائيليين بأنهم يملكون تفويضا دوليا ، بالإضافة إلى التفويف التوراتي الذي يزعمونه لأنفسهم ، للمضي في استخدام القوة لتنفيذ مخططاتهم التوسعية كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلا . لقد تدخلت منذ بدايات الصراع العربي/ الإسرائيلي ، الأوهام والأساطير مع الحقائق والواقع . وتعمد حكام إسرائيل تجسيد أسطoirهم على حساب أرض وحقوق شعب فلسطين ، وتمادوا في غرورهم وممارساتهم العنصرية ضد المواطن العربي ، إلى درجة أنهم لم يعودوا على استعداد للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه ، واهميين بأن تفوق إسرائيل العسكري والتكنولوجي مستمر إلى الأبد ، وإن إسرائيل قادرة على فرض الأمر الواقع في كل زمان ومكان .

إن إسرائيل مازالت تحتل الضفة الغربية وغزة والجولان وأجزاء من لبنان . لكن استمرار احتلالها لم يعد بالأمر البسيط عليها ، ولا مسألة مسلما بها . إن المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان مازالت تقدم التضحيات وتلحق الخسائر بإسرائيل وتواصل كفاحها حتى يتحرر آخر شبر من لبنان . وفي الجولان يواصل المواطنون العرب السوريون رفضهم للهوية الإسرائيلية ، وتمسكهم بوطنهم سورية . وفي الضفة الغربية وغزة تواصل الانتفاضة الفلسطينية بشجاعة مواجهة جنود الاحتلال الإسرائيلي للشهر العاشر دون توقف ، رغم إجراءات القمع الوحشية . لقد أمتد عميق الانتفاضة إلى داخل إسرائيل ذاتها ، حيث أخذ الفلسطينيون هناك - وعدهم حوالي ثلاثة أرباع مليون -

(السيد الشعـر ، الجمهـوريـة  
العربـيـة السـورـيـة)

يؤكدون هويتهم العربية وانتهاءهم لوطنهم فلسطين ، ويعبّرون بشكل أو آخر عن تضامنهم مع أخوتهم في الأراضي العربية المحتلة الأخرى .

إن الصورة قائمة في اسرائيل وعلى مستقبل اسرائيل ، ولا يبدو ان باستطاعة التفوق العسكري والتكنولوجي الاسرائيلي تغييرها كثيرا .

إن الجمهورية العربية السورية ، مازالت تدعو الى عقد المؤتمر الدولي الخامس بالسلام في الشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف الصراع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن . وعلى أن يكون هذا المؤتمر فعالاً وكامل الصالحيات ، وذلك لتحقيق السلام العادل والشامل القائم على مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بالصلاح العربي - الاسرائيلي وقضية فلسطين ، وعلى أساس : تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس . وضمان الحقوق الوطنية الشابة للشعب العربي الفلسطيني ، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . إن التطورات التي شهدتها لبنان مؤخرا ، قد أعادت هذا البلد الشقيق مرة أخرى الى نفق مظلم ، بعد أن كانت الآمال معقودة على الشروع في مرحلة جديدة من المصالحة الوطنية والاصلاحات الدستورية وانتخاب رئيس جديد . إن الذين عطلوا الانتخابات الرئاسية خلال المهلة الدستورية المحددة ، عن طريق الابتزاز والمناورة والتهديد وجز حريات التوابل ومنعهم من الوصول الى المجلس الننيابي ، يتحملون مسؤولية خطيرة أمام الشعب اللبناني ، لأن وحدة لبنان وعروبتته واستقلاله لا يمكن أن تكون موضع ابتزاز ومساومة .

إن الاواصر التاريخية بين لبنان وسوريا والمصير الواحد والمصالح المشتركة والأمن المتبادل ، متصلة بأعمق الشعب في البلدين وليس بحكومتيهما فحسب . ومن البديهي أن هذه الاواصر التاريخية ، وليس غيرها ، هي التي أملت على سوريا تقديم التضحيات العظيمة وحمل الاعباء الشقيلة من أجل مساعدة اللبنانيين ، كل اللبنانيين . ولو كانت منطلقات سورية في غير هذا الاتجاه ، لتغيرت الخرائط والمعالم على الأرض منذ الايام الاولى لدخول القوات السورية الى لبنان .

(السيد الشرع ، الجمهورية  
ال العربية السورية)

ونود أن نؤكد من على هذا المنبر الدولي ، الا بديل عن الوفاق الوطني ، وان محاولات تقسيم لبنان وأية مشاريع اسرائيلية أخرى ، التي تمكنت سوريا من إحباطها طيلة السنوات الماضية لا يمكن أن يسمح لها بالنجاح . كما لا يمكن أن تذهب سدى كل التضحيات والجهود التي بذلتها سوريا في مساعدة لبنان لسنوات عديدة ، لمجرد أن فئة ضئيلة من اللبنانيين تتجاهل مصالح لبنان الحقيقة وتحاول فرض إرادتها على الأغلبية الساحقة من اللبنانيين .

لقد أكد المؤتمر الوطني الذي عقد في لبنان يوم الخميس الماضي ، والذي شاركت فيه شخصيات لبنانية عديدة ، إسلامية ومسيحية ، من بينها رؤساء وزراء ونواب سابقون وحاليون وحشد من قيادات الأحزاب الوطنية ، لقد أكد هذا المؤتمر الوطني إيمانه بوحدة لبنان وإنتمائه العربي ورفضه كل محاولات التقسيم وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعادة بناء الدولة على أساس العدالة والمساواة بين جميع المواطنين ، لاتخاذها منطلقاً لفتح صفحة جديدة من الوفاق الوطني . وطلب المؤتمر الوطني من حكومة الدكتور سليم الحص الاستمرار في تأمين سير عمل مؤسسات الدولة في كل المناطق اللبنانية ، وإتخاذ التدابير الضرورية التي تساعده على إجراء الانتخابات الرئاسية بأسرع وقت .

(السيد الشرع ، الجمهورية  
العربية السورية)

إن سورية ، إنطلاقاً من روابطها التاريخية العميقة مع لبنان ، وإدراكاً منها للمخاطر الجسيمة التي تهدد وحدة ودور لبنان بشكل خاص والمصالح العربية بشكل عام ، كانت وستبقى ملتزمة بتقديم كل مساعدة لدعم هذا البلد الشقيق لتجاوز أزمته الراهنة ، والحفاظ على وحدته أرضاً وشعباً ، وصيانة أمنه واستقلاله .

بعد ثمانية سنوات من القتل والتخريب الشاملين بين شعبين جارين تربطهما علاقات تاريخية وثقافية منذ مئات السنين أتى وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ليشكل علامة إيجابية . لقد أدانت سورية هذه الحرب التي لا مبرر لها منذ الأيام الأولى لاندلاعها . كما أعلنت ترحيبها منذ اللحظة الأولى بإعلان إيران قبولها رسمياً للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . إن سورية تدرك أن هذا القبول لابد وأن ينعكس إيجابياً على الوضع المتوتر في الخليج بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام . إننا نأمل التنجاح لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ، ونقدر له تحليه بالصبر لتحقيق هذا الهدف الذي تعرّضه صعوبات كبيرة لا يجوز الاستهانة بها إذا ما أريد الوصول إلى النتائج المرجوة .

إن الإرهاب الدولي هو مصدر التوتر في العلاقات الدولية . لقد ماهمت الجمهورية العربية السورية بمنع قرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٢ الذي يعتبر خطوة متقدمة وهامة في العمل على القضاء على الإرهاب الدولي واستئصال شوروه ومغاطره والتمييز بينه وبين النضال المشروع للشعوب من أجل التحرير الوطني . ولقد تجلست أهمية هذا القرار في إدانته للإرهاب الدولي وتأكيده في الوقت ذاته على شرعية كفاح الشعوب الواقعة تحت النظم الإستعمارية والعنصرية والاحتلال الأجنبي من أجل التحرر وتقرير المصير والاستقلال .

إننا نؤكد من جديد أن عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرر الوطني سيساهم مساهمة فعالة في مكافحة الإرهاب الدولي ، حيث أنه يحبط المحاولات المتعتمدة للخلط بين الإرهاب الذي ندينه وبين نضال الشعوب الذي نؤيده .

(السيد الشرع ، الجمهورية  
العربية السورية)

إن نزع السلاح العام والشامل يحتل مرتبة عالية من اهتمامات المجتمع الدولي ، ذلك لأن هذه المسألة ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببقاء الجنس البشري ومظاهر الحياة على الأرض .

لقد رحبت الجمهورية العربية السورية بالاتفاق السوفيتي - الأمريكي لإزالة المواريغ المتوسطة والأقصر مدى في أوروبا ، وتحث البلدان على التوصل إلى اتفاق لإزالة ٥٠ في المائة من الأسلحة النووية الاستراتيجية ، خطوة كبيرة على طريق التصفية الشاملة للأسلحة النووية في العالم . وبالرغم من حالة الإحباط التي نجمت عن عدم تحقيق ما كان يرجى تحقيقه في الدورة الإستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، لابد من متابعة الجهد لحمل الدول النووية على التعهد بعدم استعمالها للأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير النووية .

إن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم مطلب أساسى للعمل من أجل منع إنتشار الأسلحة النووية . ولقد أيدت الجمهورية العربية السورية إنشاء مثل هذه المناطق ، ودعت إلى وجوب الإسراع في تحويل منطقة الشرق الأوسط وغيرها إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية وإتخاذ التدابير الدولية المناسبة لتحقيق ذلك . إن حيازة إسرائيل على الأسلحة النووية يشكل تقوياً للجهود المبذولة من أجل تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . وهذا الهدف لا يمكن بلوغه إذا لم تذعن إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة التي تطالبها بالانضمام إلى معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية وأخضاع منشاتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي هذا السياق ، فان إطلاق إسرائيل لقمر صناعي ذي أغراض عسكرية سيدفع بالمنطقة إلى سباق تسلح جديد من شأنه تعريف المنطقة والعالم لمزيد من الخطأ .

إن ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من أزمات اقتصادية وتوترات اجتماعية وسياسية جدير بأن يحمل البلدان الصناعية على إدراك حقيقة أن المحافظة على طريق الإزدهار والنمو باتجاه واحد لم يعد ممكناً في هذا العصر الذي تتطلع فيه شعوب العالم إلى بناء علاقات اقتصادية دولية ، قائمة على التعاون المتوازن ، والشقة المتبادلة والمصالح المشتركة .

(السيد الشرع ، الجمهورية  
ال العربية السورية)

إن إزدياد حجم الديون المذهبة والمرهقة ، التي تعاني منها دول نامية عديدة في العالم ، وارتفاع معدلات الفائدة ، وهبوط أسعار المواد الأولية ، وزيادة التزعة الحمائية في البلدان الصناعية ، لا يمكن إيجاد الحلول الناجعة لها في ظل غياب نظام اقتصادي دولي عادل .

إن حقيقة وجود ترابط اقتصادي دولي ، رغم اختلاف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية فيه ، يتطلب تعاون جميع الدول لمعالجة المشاكل الاقتصادية العالمية . ومما لا شك فيه أن إحياء الحوار بين الشمال والجنوب بصورة جادة سوف يساهم في خلق مناخ وشروط أفضل لدفع عملية التنمية لما فيه مصلحة جميع البلدان .

ولابد لنا من إعطاء مسألة حماية البيئة الإهتمام الذي تستحقه . إن مشكلة دفن النفايات الصناعية السامة في البلدان النامية تهدد بيئتها بأفجع المخاطر . إن عالمية مشاكل البيئة تتطلب من الجمعية العامة عملاً جماعياً للتعاون في مجال حماية البيئة والإنسان من الآثار الضارة الناجمة عن هذه النفايات السامة والحلولية دون دفنتها في البلدان النامية .

إن استمرار إحتلال ناميبيا عمل من أعمال العدوان ضد شعب ناميبيا المحروم من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ، والذي يتعرض لممارسات يومية قمعية ووحشية . إننا نؤيد الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة من أجل التنفيذ الغوري لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ونؤيد كفاح شعب ناميبيا من أجل نيل حريته وتقرير مصيره بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

إن نظام بريتوريا العنصري لايزال مستمراً في ارتكاب الجرائم الوحشية ضد الغالبية الأفريقية السوداء ، وتطبيق نظام الفصل العنصري الذي اعتبره المجتمع الدولي جريمة ضد الإنسانية .

(السيد الشرع ، الجمهورية  
ال العربية السورية)

ومما لا شك فيه ان نظام جنوب افريقيا لم يكن ليستمر في تحديه لـ لـلارادة الدولية ، لولا الدعم الذي يتلقاه من بعض الدول الغربية ، بالإضافة الى التعاون بينه وبين اسرائيل في شتى المجالات ، وأهمها العسكرية والنووية . ان من واجب المجتمع الدولي ان يكشف جهوده للقضاء التام على نظام الفصل العنصري ، وإقامة مجتمع ديمقراطي مبني على العدل والمساواة . ان فرق العقوبات الالزامية الشاملة ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، هو الطريق الاكثر فاعالية لإزالة الفصل العنصري . وبالنسبة للموضع في افغانستان ، فاننا نجدد ترحيبنا باتفاقيات جنيف التي تم التوصل اليها في نيسان/ابريل الماضي . ونؤكد على أهمية الالتزام بتنفيذ بنود هذه الاتفاقيات ، والامتناع عن التدخل في شؤون افغانستان الداخلية ، والحفاظ على وحدة اراضيها ، وعدم انحيازها ، وتحقيق المصالحة الوطنية بين أبناء شعبها .

ان قضية قبرص ، هذا البلد الجار لسوريا الذي تربطنا معه علاقات صداقة تاريخية ، مازالت دون حل عادل . ونحن نأمل أن تؤدي الاتصالات الجارية بين الطائفتين ، اليونانية والتركية ، الى تسوية شاملة على أساس قرارات الامم المتحدة . اننا نؤكد مجددا تأييدنا للجهود التي تبذلها كوريا الديمقراطية ، لإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية سلميا ، وعن طريق المفاوضات ، وانسحاب القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية . كما نؤيد دعوتها لجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة سلام خالية من الاسلحه النووية والقواعد العسكرية الاجنبية .

وفي امريكا الوسطى ، مازالت نيكاراغوا تتعرض لضغوط وتدخلات خارجية في شؤونها الداخلية . ونحن نرحب بالجهود التي بذلتها دول امريكا الوسطى ودول مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، لإقامة سلم وطيد دائم في امريكا الوسطى يعزز استقلال دول المنطقة وسيادتها .

ان التفاؤل بانتقال العلاقات الدولية نحو عهد من الانفراج والتعاون بعد حقبة من التوتر والمجابهة ، هو تعبير طبيعي عن تطلع الشعوب الى حلول للمشاكل المعقدة التي تعاني منها ، ونزوع الى عالم يسوده العدل والسلام ويinctفي منه الظلم والقهر والعداوان .

انها تطلعات كبيرة ليست سهلة التحقيق ، ولكنها طموحات مشروعه يمكن بلوغها اذا ما توفرت النية الحسنة والارادة السياسية ، ونحن نأمل ان يتم البدء في العمل على ترجمتها الى واقع ملموس .

السيد بيمانانجارا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسيّة) : إن جمهورية مدغشقر الديمocratية تعرب عن اغتنامها لانتخاب السيد كابوتو لرئاسة هذه الدورة . وهي تحبّي فيه ممثلاً لبلد ما برج يعلن تمكّنه بمبادئ عدم الانحياز ، وإنّها مقتنعة من جانبها بأنّه سيُقْعِد من جديد الصفات البارزة التي ميزت تاريخه الوظيفي الباهر في خدمة منظمتنا .

كما نعرب عن شكرنا للسيد بيتر فلورين ، نائب وزير خارجية الجمهورية  
الديمقراطية الألمانية ، على الطريقة التي أدار بها أعمالنا ، ونشوه بوجه خاص  
بمثابرته ونزاهته واعتداله وتحليليه بالمسؤولية السياسية .

لقد كانت هذه السنة بالنسبة للاميين العام وكبار معاونيه سنة زاخرة بالتحديات والحماسة في آن واحد . فقد عهدنا إليه بمهمة حل الازمة السياسية والمالية والإدارية التي كانت تمر بها منظمتنا ، ونحن في الوقت نفسه ننتظر منه أن يواصل مهامه الرامية إلى تحقيق السلم والوساطة والمصالحة في المحراء الغربية وأمريكا الوسطى وغرب آسيا وأفغانستان وقبرص ومناطق أخرى . واننا نشيد بنشاطه الدبلوماسي التي اتضحت بالفعل نتائجه الباهرة ، وبالجهود التي ما برح يبذلها من أجل تمكين التعددية ومنظمتنا من الاضطلاع بالدور اللائق بهما .

خلال هذا العقد استخدمت لفظتا "شامل" و "مترابط" ، مرارا وتكرارا بحيث لم تعد هناك فيما يبدو ضرورة لتعريفهما . وهكذا بات ينظر إلى التنمية على أنها شاملة ، شأنها شأن السلم والأمن ، كما أمست التنمية والأمن والسلم تعتبر أمورا متراقبة . إن هذه الحقائق قد تشير الانزعاج لمبادئها أو لاستنادها إلى تفكير بسيط بيد أنه لا يمكن التهرب منها لدى تناول المسألة ، مما يبرهن على أننا نتجه ، بالرغم من خلافاتنا ، نحو استخدام أسلوب تعبيري واحد .

اعذروني لهذه الأفكار التي أبدىها على علاتها . ولكن لا يراودنا الانطباع أننا نختار المواضيع نفسها ونعرب عن الأفكار ذاتها ونصل إلى النتائج عينها ، وذلك بالرغم من إقرارنا بأن الكلمات قد تختلف دلالاتها وفقا للأيديولوجيات والقرارات ودرجة التطور الاقتصادي والحالة الاجتماعية ؟ إنني لن اتخذ دليلا على ذلك سوى مسألة الأمن ، التي تشغلنا جميعا والتي لا يمكن أن نسمح لأنفسنا بالاختلاف بشأنها اختلافات كبيرة .

غير أن هذا ليس هو واقع الحال . فاكتشفنا مثاليا ما زالوا يحلمون بإقامة نظام الأمن الجماعي المتصور عليه في الميثاق ، مع إدراكهم أن هذا المشروع يرتكز على إرادة الدول الكبرى وعلى قدرتها على تجاوز القيود التي تملّيهما المصالح الوطنية واستعدادها على قبول إنتهاء الأمر الواقع الذي يشل حركتنا منذ جيلين .

ويحدث من وقت لآخر أن تؤيد مبادرات تتعلق بإقامة نظام عام للسلم أو تعزيز الأمن الدولي أو إعادة تعريف هذا الأمن حتى يكون أفضل تواؤما مع حقائق مجتمع يطرأ عليه تحول مستمر . وفي كل مرة يحدثنا البعض عن قدسيّة الميثاق أو يلوّحون بالمصير المظلم الذي سيكتنف منظمة تسيطر عليها الدعاية والأيديولوجية الزائفة .

فالى متى يتتعين علينا أن نقبل القول بأن الامن العسكري هو الشكل الوحيدة للأمن ، بما يصح ذلك من نمط متكرر من حروب باردة ، وتأزم وانفراج ومواجهة وتوان للمردع ؟ وهل يمكننا ان نأمل في أن يكون لذوبان الجليد بين الشرق والغرب بعض الاشار غير المباشرة على الوضع الاقتصادي السياسي لبلدان الجنوب ؟ ان أحداث الاشهر التسعة الاخيرة ، على ما يبدو ، تعزز الى حد ما رأي من هم أكثر تفاؤلا ، ولاسيما انصصار نظرية مركزية كوكبنا في الكون ، التي لا يساندها بالضرورة أي تفهم سليم للحالة العالمية . وفي الواقع ، ماتزال هناك بعض البوئ المستعصية من إنعدام الامن فسي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك على الصعيد الاقليمي . والحجج التي تستمع اليها في المناقشة الحالية لا تسمح لنا بمواجهة تلك التحديات مواجهة كاملة ، خاصة وان بعضها له طابع الالجاج ان لم تكن مواجهته لازمة على الفور . ولذا ما من بديل لدينا سوى ان نعود الى بعض الحجج التي طالما استخدمناها في الماضي .

ان تعزيز الامن وصيانته لا يمكن ان يعالجا بمجرد الاشارة فقط الى ما لم يكن دائما مجيدا . واذا كانت هناك آفاق جديدة تفتح امامنا تفضي بنا الى الاعتراف بالتغييرات بعيدة الاشر في مجتمعنا ، فلتكن لدينا الشجاعة اذن لتعترف بأن هذا المسعى يتطلب مشاركة الجميع وإسهامهم ، وان مصالح البعض يجب ان تخضع للمصالح المشتركة بل ولمصالح المجتمع الدولي ، وان مناطق التنفيذ والتدخل والتبعية والسيطرة والاستغلال كلها أمور قد عفا عليها الزمن . وباختصار ، فلنعمل على تحقيق الامن للجميع ، وفي كل المجالات .

ولا يمكن ان يكون هناك أمن دون تنمية ، ولا تنمية دون أمن . وقد يقال لنا ان هذا مجرد شعار جديد ، لكن المشاكل العاجلة والمعقدة التي تفرضها التنمية يمكن ان لم تحس - ان تقوض الامن السياسي والعسكري الذي يجب ان تعترف بهاته حتى هذه اللحظة لم يغدو الشمال .

وكثيرا ما نوقشت مسألة التصادم بين الشمال والجنوب ، لأن الفقر والبرؤون لا يعرفنا حدودا ، كما انهم لا يختفيان بمجرد النقاش او بسبب المنشط . وماذا يمكن ان يكون شكل العالم الذي ينعم نصفه بمزايا الامن في حين يواصل النصف الآخر التخبّط في لجوء الصعب الاقتصادية التي لا تحص ؟

وعلى النقيض من ذلك ، اذا لم يضمن الامن الدولي فان الجهود التي يمكن ان تكرر للتنمية ستحول لخدمة اغراض اخرى ، وسيكون للسياسة الاولوية على الاقتصاد ، وسيبقى للتنافس بين الدول العظمى اثره على اختيار اتجاهات التنمية .  
ويأخذنا لو تتخذ المبادرات على جبهتي الامن والتنمية على حد سواء على نحو متوازن ومتزامن . لكن الحقائق الواقعية غير ذلك . فمكافحة التخلف قد تركت جانبها في الوقت الحالي ويقال لنا ان الشمال يجب ان يتنظم اموره ويكتفى اولى ، ثم بعد ذلك يمكن ان يستفيد الجنوب .

لكن هب ان الشمال الصناعي - اذ يبذل الجهد لتخطي كل العقبات - قد حل مشاكله المتعلقة بالاستقرار والثقة والامن وإعادة الهيكلة وتحرير التجارة والتضخم والنمو والبطالة وأسعار الصرف وأسعار الفائدة وتوازن الميزانية والتكامل ، فهل يمكننا ان نستخلص عندها ان ذلك سيعود تلقائياً بالنفع على الجنوب المحروم ؟ اندلعاً ما زلتنا نذكر بشعور بالمرارة وعود السبعينيات ، عندما أسيدي اليها النعم بأن ننتظر حتى يتم احتواء التضخم قبل ان نطالب بزيادة المعونة الانمائية . اما بالنسبة لحركة "تساقط المنافع من الاختياء الى الفقراء" وقوانين السوق ، فان نتائجها محفوفة بالمخاطر ، كما انها تتطلب وقتاً طويلاً لا يضاهيه الا صبرنا .

ان سياسة "دعا يعمل دعا يمر" قد ترجمت في العلاقات الاقتصادية ، ومسألة الديون هي التي اشارت ، أخيراً ، بعض الادراك بالمسؤوليات وأوجه التباين . فنحن نعرف أن المأذق الذي تواجهه المؤسسات المالية الوطنية والدولية انتهى بها السيف عن معالجة مسألة الديون على اسس مالية ومحاسبية فحسب ، والى البحث عن وسائل كانت تعد في السابق خطيرة من الناحية القانونية ، والى القبول بضرورة ان تأخذ عمليات التكيف الهيكلي في اعتبارها العوامل الانسانية والاجتماعية والسياسية . وهذه الممارسة تنطوي بطبيعة الحال على مخاطر ، لكن تراكم الديون غير المسددة لا يمكن ان يخدم قضية الاستقرار المالي والنقد الدولي ، ناهيك عن ان يخدم قضية التنمية المنصفة العادلة والمستمرة .

وفي هذا الصدد ، فليسلم من يأخذون بزمام المبادرة بان عباء الديون يشل الجهود الانمائية وان هذا ليس هو مفتاح حل المشكلة . فالتنمية لها جوانب متعددة ، ولا يستطيع المرء دائمًا ان يضع كل العوامل على قدم المساواة . ينطبق ذلك مثلا على اسعار السلع الاساسية التي يقال لنا انها يجب ان تخضع لقوانين السوق ولا تطبق عليها اجراءات حماية . واننا لنشتاءل عما اذا كان من المقبول ان ينفع وجود امه لضرائب الاراء بين المدارس الفكرية المختلفة . ان الامر هنا يتطلب قدرًا من العمل الجماعي ، حتى لو استدعي الامر التفاصي أحيانا عن بعض القواعد الصحيحة .

اننا لم نتخل عن روح العمل الجماعي والتضامن عندما قيل لنا ان التكيف الهيكلي هو مساهمنا في تحسين البيئة الاقتصادية الدولية . ومازال ثمن ذلك باهظا بالنسبة لنا ، ويتمثل في زيادة البطالة ، وتدحرج المؤشرات الاجتماعية ، وانخفاض الانتاجية ، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية الاساسية ، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية ، وغير ذلك .

أما من جاتب شركائنا ، فمن العسير أن نستشف وجود ارادة حقيقة لمعالجة مشكلة التنمية ، أو للتخلص عن الفكرة القائلة بأن النمو يمكن أن يبقى حكرا على قلة ، أو لضمان ان تحبذ الممارسات والسياسات الوطنية قيام نظام اقتصادي يعتمد بالشرع على الجميع . فالعمل الجماعي الذي لا يكون متبوعا بإجراءات متضاده أو مؤيدا بالتزامات محددة لا يكون عملا جماعيا حقيقيا .

وقد يعترض على ذلك بأنه ما لم يتم القضاء على الشكوك الناجمة عن قيود الاقتصاد العالمي ، سيكون من الصعب إعادة ترتيب الأولويات ، وإعادة تحديد بعض الأفضليات وتغيير الأهداف . فإذا كان الأمر كذلك ، فعلينا اذن أن نتخلى عن تلك النظرة الشاملة للعالم التي كانت تقدم اليانا دائما ، وخاصة في الأوقات الصعبة . وهكذا يصبح الانقسام هو القاعدة ، وتبقى عبارة "انتظر لترى" هي عين الحكمة . ويترك كل لمستخلص بنفسه استنتاجاته الخامسة .

وبالنسبة لنا ، فإننا متواصل القول استناداً إلى الأخقيات الحقيقية للتنمية بأن التنمية تعنى في المقام الأول بتحسين أحوال الإنسان ، وتتطلب تفاعلاً جماعياً منسقاً من خلال برنامج طويل الأجل له أهداف والتزامات وموارد كافية متاحة . ويستلزم تحقيق الأمن الاقتصادي العالمي أن يكون للأمم المتحدة دور سياسي رئيسي يتضطلع به في صياغة المبادئ بوضوح وتحديد الأولويات والتنسيق بين شتى المنظمات والمؤسسات المعنية بالتنمية والتي لا تتواءم أو تلتقي بالضرورة نهجاً وأهدافها .

ومن الواضح المزيد من المشاكل والعقبات والاحباطات التي تعرقل سبل الأمن والتنمية . وحتى إذا لم يكن في الأفق ما ينبع عن قرب مجع العصر الذهبي فسيكون من الخطأ أن نتخلى عن كل آمالنا ، لأنه لابد لنا أن نبحث مشاكل الأمن والتنمية والسلم من منظور عالمي ، دون أي ترتيب مسبق للأولويات أو أحكام مسبقة عن تفاعلها ، ودون إدعاء الاحتكار بالنسبة للمبادئ أو وسائل تنفيذها . ومن شأن مثل هذا النهج ، إن اعتمد ، أن يشكل ضماناً لإحلال سلم حقيقي يشارك فيه الجميع ، سواء كانوا من الشرق أو الغرب ، من الشمال أو الجنوب .

ومع ذلك ينبغي أن نعترف بأننا في السعي من أجل إحلال السلم وتهيئة مناخ مؤات لتحقيقه قد أحرزنا بعض التقدم ، بفضل تضافر المبادرات أحادية الجانب والمشاورات الثنائية والتجوء إلى الدبلوماسية المتعددة الأطراف . وجدير بنا أن نشيد ونهنئ كل الذين جعلوا احتمالات المستقبل بالنسبة لهذه الدورة أقل سلبية مما كان ينتظرون .

ومن الذين تجدر الإشارة بهم وتهنئتهم أولاً هذه المنظمة التي حملت قوات حفظ السلام التابعة لها على جائزة نوبل للسلام اعتباراً بما ساهموا في تحقيق المقادير الأساسية للميثاق وفي بدء المفاوضات الجارية الآن ، وكذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لإبرامهما المعاهدة الخامسة بالقضاء على القاذف المتوسطة المدى والقصيرة المدى ، وإجرائهما المفاوضات الرامية إلى تخفيض ترسانتهما النووية الاستراتيجية ، وتميمهما على استكشاف كل المجالات التي يمكن إثراز تقدم كبير فيها ، وكذلك إيران

والعراق لقبولهما وقف إطلاق النار الذي أوصى به قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ودخولهما في مباحثات مباشرة من أجل إحلال سلم حقيقي بروح الثقة والتفاهم ؛ وكذلك كل الذين قرروا - على غرار فرنسا - بمجرد إعلان وقف إطلاق النار أن يسحبوا وحداتهم البحرية من الخليج ، مما خفّض من الأخطار التي قد يشكلها الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة على استقلال دول المنطقة وسيادتها وأمنها ؛ وكذلك أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبلدان الهند الصينية ، الذين يتحركون تدريجيا نحو إنشاء منطقة أمن وتعاون في جنوب شرق آسيا رغم تعقد وتشابك مواقفهم لاسيما فيما يتعلق بكمبودشيا ؛ وكذلك الاتحاد السوفييتي وفيبيت نام لانسحاب قوات أولئك من أفغانستان في إطار إتفاق جنيف ، ولوضع جدول زمني لانسحاب قوات البلد الآخر من كمبودشيا ؛ وكذلك جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي اتخذت مؤخرا نظام المبادرة في السعي من أجل الوحدة والمصالحة والوئام والقضاء على أسباب المجابهة والريبة والتوتر بغية إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية ؛ وكذلك جمهورية قبرص وممثلو الجانب القبرصي الآخر الذين قرروا أن يحاولوا ، عن طريق إستئناف المباحثات بين الطائفتين ، التوصل إلى تسوية تفاوضية لكل جوانب المشكلة بروح الحرص على استقلال قبرص وسيادتها ووحدتها ؛ وكذلك منظمة الوحدة الأفريقية لمواصلة جهود الوساطة من أجل التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للنزاع بين ليبيا وتشاد ، اللذين أعادا مؤخرا علاقاتهما الدبلوماسية ؛ وكذلك أثيوبيا والصومال اللذان نجحا بعد سنوات طويلة من المجابهة في تطبيق علاقاتهما بروح الأخاء وحسن الجوار ؛ وكذلك المغرب والجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية اللذان تشكل موافقتهما على مقترنات الأمين العام بشأن الصحراء الغربية خطوة إيجابية صوب التنفيذ ، نقا وروحا ، للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن بدء المفاوضات المباشرة لإجراء استفتاء حول تقرير المصير ؛ وكذلك المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ، لإعلانها وقف عملياتها الحربية من جانب واحد عند بدء المحادثات الرباعية ؛ وكذلك بلدان أمريكا اللاتينية التي تتمسك ، رغم وجود

مشاكل داخلية وخارجية تواجهها ، بال سبيل الوحيد الذي يؤدي الى حل مشاكل المنطقة دون تدخل اجنبي او اعتبارات أيديولوجية دخيلة ، وهو التنفيذ المخلص لاتفاق غواتيمالا الذي يتحتم التأكيد عليه مجددا على نحو عاجل .

وبعد هذا الاستعراض الموجز للمنازعات بين الدول نتساءل اي عبر يمكن ان يستخلصها غير ان الاحسان بالمسؤولية لدى بلدان منطقة ما يجعلها تسعى لتسويقةصراعات في منطقتها الجغرافية ويكون أكثر إيجابية وأكثر فعالية من كل التدخلات التي تحركها المصالح الأجنبية .

وبعد ان عرضت هذه الآراء المتسمة بقدر من التفاؤل عن الحالة السائدة حاليا في عالمنا ، أجد لزاما على ان أعود الى مناقشة الواقع المؤلم الذي يؤشر على منطقتنا الجنوب الأفريقي والشرق الأوسط ، حيث أصبح تضارب المصالح هو الواقع اليومي . في او تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام سيبدا الأمين العام في إتخاذ الخطوات الضرورية لوزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال من ناميبيا . ويجدونا جميعا الأمل في ان يحترم هذا الموعد المحدد ولا يرتهن دون مبرر بنتائج المباحثات الرباعية بشأن جنوب غربي افريقيا . وفي اعتقادنا ان التطبيق الفوري والكامل والنهائي لقرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) هو وحده الذي سيتمكن الشعب الناميبي من إستعادة استقلاله وسيادته وكرامته . والى ان يتحقق ذلك ستظل سلطة منظمتنا السياسية والقانونية والأدبية موضع شك .

وفي جنوب افريقيا مازلنا نشهد تصادماً بين عالمين . فنرى من ناحية نظام الفصل العنصري غير الشرعي وغير القانوني بكل ما ينطوي عليه من طغيان وقمع وتمييز وظلم واحتكار ، ونرى من ناحية أخرى شعباً يعاني جسدياً وروحياً ، ولكنه شعب ينادي بحقه في المشاركة والحرية والديمقراطية عن طريق صوت ومبادرات حركته التحريرية ، المؤتمر الوطني الافريقي . ولازلنا نتساءل متى يتواجد لنا العزم اللازم لتطبيقه الجزاءات المحددة الشاملة لنلحق الهزيمة بنظام الفصل العنصري . إننا لا نستطيع ان نحقق شيئاً بالتنازلات واللااخلاقية ، ولا يمكن ان نتوقع من الفصل العنصري شيئاً سواء أصلح أو لم يملح .

وفيما يتعلق بالشرق الاوسط ، فقد حان الوقت لذكر عن البحث عن التوازن على أي شكل وبأي شمن . فهذا من شأنه أن يتحقق ميزة لطرف واحد . ومن حق الشعب الفلسطيني ضحية الظلم والذي فرض عليه التشرد واليأس ، ان يطلب مزيداً من الاعتبار والتعاطف . وإذا تحدثنا بمنطق السياسة والقانون ، فمن يستطيع الشك في وجود دولة فلسطينية مستقلة عن الاردن بعد اتخاذ القرار ١٨١ (د - ٢) . وسواء طال المدى أو قصر سيعمل من استقلال هذه الدولة رسمياً . علينا كمنظمة ان نتخذ موقفاً واضحاً لا لبس فيه . ولكن يكفي هذا الاجراء لإنهاء النزاعات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن سيكون له فضل حمل المتردد़ين على النظر في أمر مؤتمر السلام الدولي في ضوء جديد .

وسوف نحتفل هذا العام بالذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وسيعلن كل بلد اخلاصه الكامل له وتمسكه القاطع به ، مع انه لا يوجد بلد نجا حتى من الإتهام بانتهاك هذه الحقوق . او ليس من دواعي السخرية اننا ونحن في نهاية القرن العشرين نجد ان أولئك الذين يتفانون في الدعوة لحقوق الانسان وفي استخدامها على نحو منهجي لاغراض مياسية هم آخر من يقبل نتائج احترام حقوق الانسان وتعزيزها في الجنوب الافريقي ، وفي الشرق الاوسط ، وفي امريكا اللاتينية ؟

ان ترعرع ازهار حقوق الانسان في حقول الظلم والبؤس والفقر شيء لا يجد قبولاً الا بين من يتمسكون بالشكليات .

ولكي تصبح الامم المتحدة المعبر عن الضمير السياسي الدولي لا يمكننا ان نحسبها في إطار الميثاق الضيق الذي اصبح في حاجة للمراجعة والتنقیح ، على الاقل بالنسبة لحق الغيتو . ويتبعین توسيع مفهوم الامن ، وأن يكون مفهوم المسؤولية أكثر إلزاماً . ولابد أن نعد انفسنا لتقديم ضمانات السلم والامن والتنمية في السياق الذي يعكس الرغبة العامة لاعضاء المجتمع الدولي ، مع إيلاء اهتمام خاص للأولويات التي أملأها دخول البشرية حقبة جديدة في تاريخها ، على نحو ما قاله الامين العام ، وحتمية الوصول الى تنمية تقوم على المساواة والعدل على قدر الإمكان . وبهذا الثمن وحده يمكننا ان نستجيب لطلعات البشرية في مجابتها لازمة بقائهما ، وهي تتطلب طرائقها محاطة بالشك والقلق .

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠